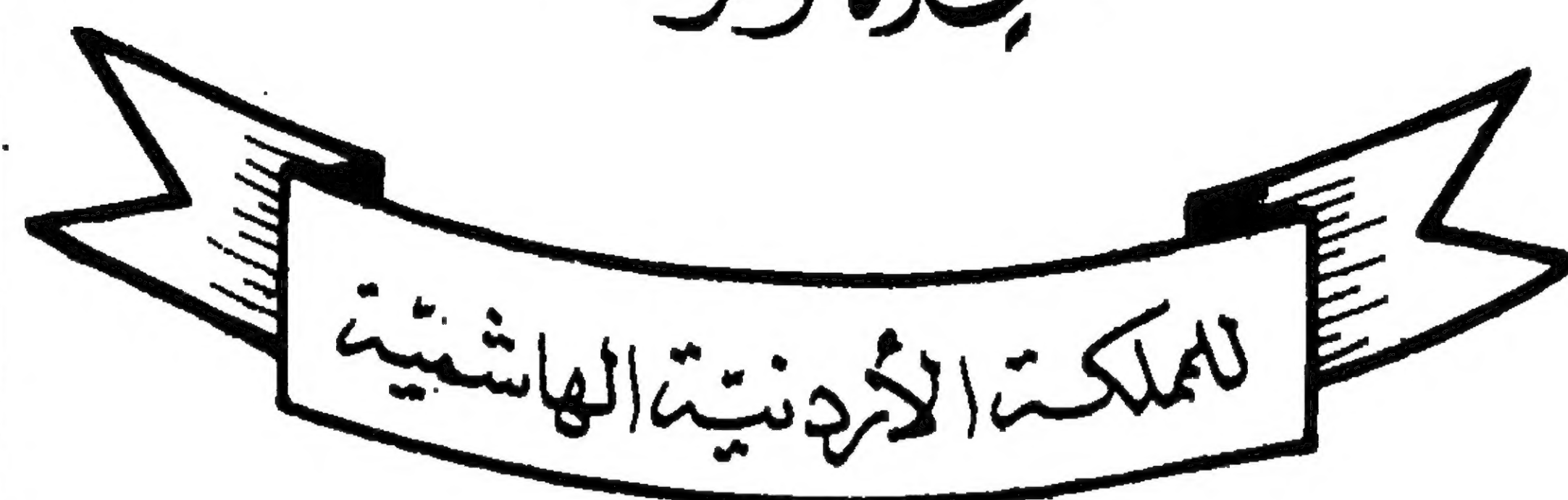
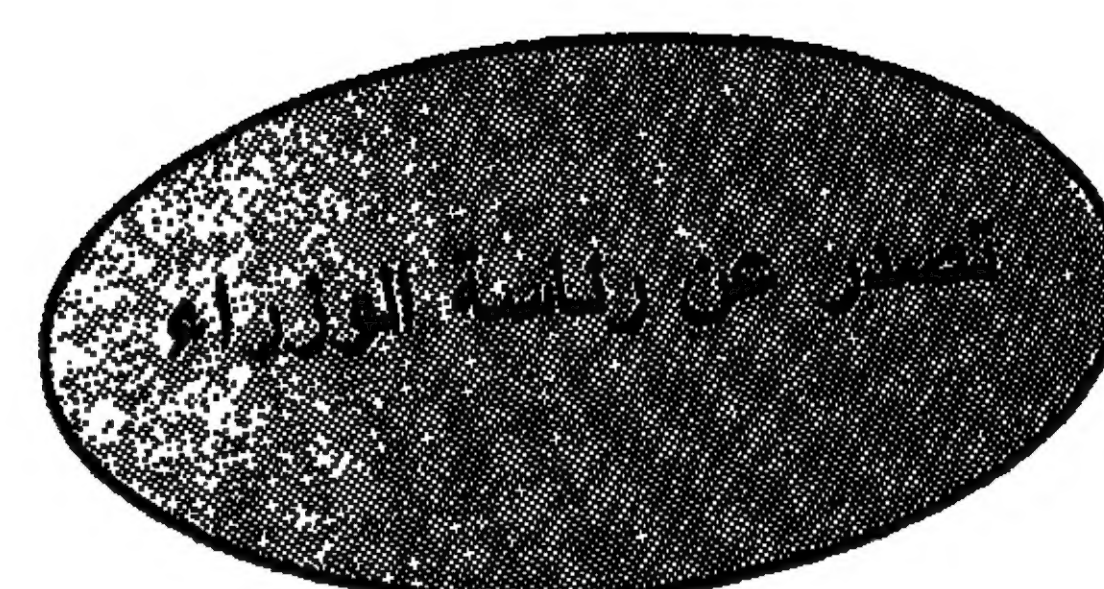


البلد الرسمية



عمان: الأحد ١٥ ربيع الثاني سنة ١٤٢١ هـ - الموافق ١٦ تموز سنة ٢٠٠٠ م.

العدد : ٤٤٤٦



طبع في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

مكتبة البرلمان



فهرس العدد ٤٤٤٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٦

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨٤٨	نظام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠ - نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٠
٢٨٥٢	اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين بشأن النقل الجوي
٢٨٧٥	اتفاقية للتعاون الاعلامي والثقافي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
٢٨٧٩	اتفاقية للتعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مجالات التنمية الاجتماعية ورعاية وتأهيل المعاقين
٢٨٨٣	اتفاقية للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

مكتبة البرلمان

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادتين (٣١، ١٢٠) من الدستور والمادة (١١) من
قانون الموازنة العامة رقم (٣) لسنة ٢٠٠٠
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢
نأمر بوضع النظام الآتي:-

نظام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

للسنة المالية ٢٠٠٠

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

- المادة (١): يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية للسنة المالية ٢٠٠٠) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/١/١.
- المادة (٢): تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف المصنفة ودرجاتها والوظائف غير المصنفة والوظائف بعقود في كل منها، وأسماء هذه الوظائف وفئاتها، ورواتب الوظائف بعقود حسب ما هو مبين في الجداول الملحق بهذا النظام والتي تعتبر جزءاً منه.
- المادة (٣): أ- على الرغم مما ورد في نظام الخدمة المدنية المعمول به يتم تعيين الموظفين بوظائف دائمة غير مصنفة وفقاً لاسس وقواعد تعيين الموظفين المقررة.
- ب- يتم تعيين الموظفين بعقود وفقاً للأجراءات والشروط المنصوص عليها في احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.
- ج- يجوز تعيين الموظفين في وظائف دائمة غير مصنفة على الوظائف المصنفة الشاغرة من الفئات الأولى والثانية والثالثة ويتقاضون رواتبهم من مخصصات هذه الوظائف، ولا يجوز التصنيف على هذه الوظائف.
- د- يتم تعيين على حساب رواتب الموظفين المنفكين عن العمل بسبب الاعارة او الاجازة الدراسية او الاجازة بدون راتب وعلاوات بموجب عقود وفق الاسس التي يقرها مجلس الوزراء لهذه الغاية.
- المادة (٤): أ- لا يجوز تعيين أي موظف في أي وظيفة أو ترفيعه إليها إلا إذا توفرت الشروط والمؤهلات اللازمة لأشغال تلك الوظيفة ولا يجوز استعمال الوظائف المحدثة لغير الغايات التي أنشئت من أجلها هذه الوظائف ويجب التقيد بمسميات الوظائف عند التعيين كما وردت في هذا النظام.

رقم الصفحة	الموضوع
٢٨٨٧	- اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مجال التدريب والتكوين المهني
٢٨٩٠	- اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة
٢٨٩٩	- اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة
٢٩٠٣	- التعريفة الجمركية
٢٩٠٧	- شمول عدد من المهن بأحكام قانون تنظيم العمل المهني رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩
٢٩٠٨	- تعليمات خطط أخذ العينات للمواد الغذائية المستوردة
٢٩٤٢	- تعليمات رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ تعليمات دروس التقوية في المساجد والمراكز الثقافية الاسلامية
٢٩٤٤	- شروط الاعتراف بالمخابر الطبية لغايات التدريب لأجل منح ترخيص ادارة مختبر طبي خاص
٢٩٤٦	- تخفيض بدلات خدمات البضائع المارة بالترانزيت عبر ميناء العقبة

ب- اذا شغرت وظيفة وتستدعي حاجة الدائرة الى وظيفة ذات وصف وظيفي مختلف، فيجوز التعيين على هذه الوظيفة شريطة الحصول على موافقة دائرة الموازنة العامة المسبقة على تغيير مسمى الوظيفة المعين عليها في جدول تشكيلات الوظائف للعام الذي يليه وبما ينسجم وتعليمات وصف وتصنيف الوظائف الحكومية السارية المفعول.

ج- لاجوز تعيين أي موظف على وظائف الفئة الرابعة من الاشخاص الذين تنطبق عليهم شروط التعيين في الفئات الاولى والثانية المحددة بموجب نظام الخدمة المدنية المعمول به.

د- على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة فإنه لاجوز التعيين او الترفيع على أي وظيفة شغرت في (مجموعة الوظائف الاخرى) في الفئة الاولى كما لاجوز التعيين على أي وظيفة شغرت من وظائف مجموعة اعمال العمليات المتنوعة الواردة في وصف وتصنيف وظائف الفئة الرابعة ، ولايجوز اضافة أي مسمى وظيفي جديد عليها.

المادة (٥): يجوز التعيين على الوظائف الشاغرة او التي تم احداثها لعام ٢٠٠٠ والوظائف الشاغرة التي تم استبدالها بوظائف اخرى، والمحددة في هذا النظام وفقا لاسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين الصادرة عن مجلس الوزراء.

المادة (٦): ا- يعامل الموظفون المعينون على الوظائف الدائمة غير المصنفة من الفئات الاولى والثانية والثالثة معاملة امثالهم من الموظفين المصنفين من حيث الدرجة والراتب والزيادة السنوية وكافة الحقوق والواجبات باستثناء خضوعهم لقانون الضمان الاجتماعي.

ب- تحدد الدرجات والرواتب الاساسية والزيادات السنوية للموظفين غير المصنفين من الفئة الرابعة وفقا لسلم الرواتب الملحق بجدول وظائف الفئة الرابعة الصادر عن ديوان الخدمة المدنية بموجب احكام المادة (١٨) من نظام الخدمة المدنية المعمول به.

ج- يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه او ترفيعه او تعديل وضعه او اخر زيادة سنوية تقاضاها دون ان يكون لتاريخ منح الزيادة السنوية الاضافية او الزيادات السنوية المقررة بموجب احكام المادة (١٦١) من نظام الخدمة المدنية المعمول به أي تأثير على استحقاق الزيادة السنوية اذا تم منحه ايا من تلك الزيادات في ذات الدرجة التي يشغلها.

د- تحدد الزيادة السنوية على الراتب الاساسي للموظف بعقد بما يماثله من الزيادات السنوية للموظفين المصنفين باستثناء الموظف بعقد الذي يتقاضى راتبا شاملا لكافة العلاوات فيمنح الزيادة السنوية على النحو التالي:-

الراتب الاجمالي للعقد	الزيادة السنوية/دينار
اقل من ٢٥٠ دينار	٥
٢٥٠ - ٤٩٩ دينار	٨
٥٠٠ - ٧٤٩ دينار	١٠
٧٥٠ - ٩٩٩ دينار	١٥
ما فوق ١٠٠٠ دينار	٢٠

المادة (٧): ا- لا يمنح الموظف الذي يعين بعقد اعتبارا من العمل بهذا النظام أي علاوة غير تلك المنصوص عليها في نظام العلاوات الموحدة او أي نظام اخر.

ب- تحدد العلاوات للموظفين في الوظائف الدائمة غير المصنفة من الفئات الاولى والثانية والثالثة وفقا للعلاوات المقررة في نظام العلاوات الموحدة للموظفين المصنفين المعمول به.

المادة (٨): مع مراعاة احكام المادة (٥٧) من نظام الخدمة المدنية المعمول به يشترط فيمن يرفع من الفئة الثانية الى الفئة الاولى ان يكون شاغلا او تتوفر فيه شروط اشغال احدى الوظائف القيادية الواردة مسمياتها تحت المجموعات (١٠ و ١١ و ١٢) من الفئة الاولى في هذا النظام وفق للتصنيف المعتمد لهذه الفئة.

المادة (٩): للمرجع المختص صلاحية نقل الموظف من وظيفة الى وظيفة اخرى في الراتب والدرجة والمستوى نفسه، ضمن المجموعة نفسها ومن مجموعة الى مجموعة اخرى في الفئة الواحدة من فئات الموظفين الواردة في جداول تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية الملحقة بهذا النظام.

٢٠٠٠/٦/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء أيمن المجالي	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	رئيس الوزراء ووزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة
وزير الداخلية نليف القاضي	وزير السياحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق كريشان
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الزراعة ووزير العمل ووزير المياه والري بالوكالة المهندس هاشم الشبول	وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير المالية الدكتور ميشيل ماركو
وزير النقل المهندس عيسى أبوب	وزير البريد والاتصالات ووزير الطاقة والثروة المعدنية بالوكالة الدكتور عبد الله طوقان	وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد جمعه الوحش
وزير التخطيط الدكتور طائب الرفاعي	وزير الثقافة وزير الاعلام صالح الفلاب	وزير العدل خلف مساعده	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلافية

اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين بشأن النقل الجوي

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٦٢٠) بتاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٠ المتضمن الموافقة على اتفاقية للنقل الجوي التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين في عمان بتاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٠ بصيغتها التالية:-

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة البحرين (المشار إليهما بالأطراف المتعاقدة)

بما أنهما أطراف في معاهدة الطيران المدني الدولي والتي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في ٧ كانون أول ١٩٤٤ ،

ورغبة منهما في عقد اتفاقية مكمله للمعاهدة المذكورة بفرض إنشاء خدمات جوية فيما بين وما وراء إقليميهما ،

قد اتفقتا على ما يلي :-

محكمة العدل

المادة الأولى
التعريف

- أ- تعني عبارة "المعاهدة" معاهدة الطيران المدني الدولي التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون أول ١٩٤٤ ، وتتضمن أي ملحق لها بموجب المادة ٩٠ من تلك المعاهدة وأي تعديل للملاحق في المعاهدة بموجب المادة ٩٠ و ٩٤ طالما إن تلك الملاحق والتعديلات مطبقة من قبل الطرفين المتعاقدين .
- ب- تعني عبارة "سلطات الطيران" فيما يخص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية سلطة الطيران المدني / وزير النقل وفيما يخص حكومة دولة البحرين / وزارة المواصلات ممثلة بشؤون الطيران المدني و / أو أية سلطة مخولة قانونيا لممارسة الأعمال التي تقوم بها حاليا تلك السلطات .
- ج- تعني عبارة "المؤسسة المعنية" مؤسسة النقل الجوي المعنية والمخولة طبقا للمادة ٣ من الاتفاقية الحالية .
- د- تعني عبارة "الإقليم" فيما يخص الدولة مساحة الأرض ، والمياه الإقليمية المتاخمة لها والواقعة تحت سيادة تلك الدولة .
- هـ- تعني عبارة "الخدمة الجوية" الخدمة الجوية التي تقوم بها طائرات للنقل العام كنقل الركاب ، البضائع والبريد .
- و- تعني عبارات "معدات الطائرات" ، "مستودعات الطائرات" و "قطع الغيار" المعاني المحددة لها في الملحق ٩ من المعاهدة .

- ز- تعني عبارة "السعة" فيما يتعلق "بالطائرة" الحمولة المتوفرة لتلك الطائرة على الخط أو جزء منه ،
- ح- تعني عبارة "السعة" فيما يتعلق "بالخدمة المتفق عليها" حمولة الطائرة المستعملة لهذه الخدمة مضروب بعدد الرحلات التي تقوم بها الطائرة خلال فترة معيَّنة على الخط أو جزء منه .
- ط - تعني عبارة "التعريف" "الأسعار أو الأجر" التي تدفع لقاء نقل الركاب والامتعة والبضائع وشروط تطبيق هذه الأسعار أو الأجر بما في ذلك أسعار أو أجر وشروط الوكالة والخدمات الإضافية الأخرى باستثناء أجر وشروط نقل البريد .
- ي- تعني عبارة "الحركة" الركاب والامتعة والبضائع والبريد .

المادة الثانية
منح الحقوق

- ١- يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المحددة في هذه الاتفاقية لغرض إنشاء خدمات جوية على الخطوط المحددة طبقا لملاحق هذه الاتفاقية مثل هذه الخدمات والخطوط المشار إليها فيما بعد على التوالي تعني "الخدمات الممنوحة" و "الخطوط الجوية المحددة" .
- تتمتع مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد بممارسة الحقوق التالية خلال تسييرها للخدمات الجوية :-
- أ- الطيران بدون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،
- ب- التوقف في إقليم ذلك الطرف لإغراض غير تجارية ، و
- ج- التوقف في إقليم ذلك الطرف في نقاط على الخطوط الجوية المحددة لغرض إزال واخذ الحركة الدولية من ركاب ، بضائع و بريد القادمة من أو المتوجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو لدولة ثالثة .

هذه من الحقوق

- ٢- ليس في الفقرة (١) من هذه المادة ما يعطى لمؤسسات النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين الحق في أن ينقل داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر ركاب ، بضائع أو بريد مقابل أجر أو تعويض إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثالثة التعيين والتحويل

- ١- يحق لكل طرف متعاقد أن يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني إلى الطرف المتعاقد الآخر مؤسسة نقل جوي أو أكثر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
- ٢- يقوم الطرف المتعاقد الآخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين (٤ و ٥) من هذه المادة ويدون تأخير بملح مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة تصريح التشغيل اللازم .
- ٣- يحق لكل طرف متعاقد أن يبلغ الطرف المتعاقد الآخر خطيا بسحب تعيين مؤسسة النقل الجوي وتعيين مؤسسة نقل جوي أخرى .
- ٤- سلطات الطيران التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين قد تطلب من مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بأن تثبت أنها مؤهلة لتنفيذ الشروط الملصوق عليها في القوانين والأنظمة التي تطبقها عادة تلك السلطات وبصوره معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقاً لشروط المعاهدة .
- ٥- يحق لكل طرف متعاقد أن يرفض منح تصريح التشغيل المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة أو أن يفرض الشروط التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة النقل الجوي المعينة للحقوق المشار إليها في المادة (٢) من الاتفاقية الحالية ، وذلك في أية حالة لا يقتنع فيها ذلك الطرف المتعاقد بأن الملكية الأساسية مع الرقابة الفعلية لتلك المؤسسة تعود للطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو لرعاياه .

- ٦- عندما يتم تعيين وتحويل مؤسسة نقل جوي فإنه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمة المتفق عليها ، شريطة أن تكون التعريف المقدمة طبقاً لشروط المادة (١٣) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

- ٧- يحق لكل طرف متعاقد أن يطلق ممارسة مؤسسة النقل الجوي للامتيازات المحددة في الفقرة (١) من المادة (٢) للاتفاقية الحالية ، أو أن يفرض ما يراه ملائماً من الشروط على ممارسة مؤسسة النقل الجوي لتلك الامتيازات ، في أية حالة لا تتمكن فيها مؤسسة النقل الجوي من تطبيق القوانين أو الأنظمة الخاصة بالطرف المتعاقد الذي منح تلك الامتيازات ، أو في أية حالة لا تتمكن تلك المؤسسة من التشغيل طبقاً للشروط الموضوعة ضمن الاتفاقية الحالية ، شريطة أن لا يكون التعليق الفوري أو فرض الشروط ضرورياً لمنع وقوع مخالفات أخرى للقوانين والأنظمة ، هذا الحق تجري ممارسته فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر . وفي مثل هذه الحالة فإن المشاورات يجب أن تجري خلال فترة (٣٠) يوماً من تاريخ طلب أي من الطرفين المتعاقدين المشاورات .

المادة الرابعة صيغة تشغيل الخدمات المتفق عليها

- ١- يجب أن تكون لمؤسسات النقل الجوي التابعة للطرفين المتعاقدين فرصة عادلة ومتكافئة لتشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط الجوية المحددة بين إقليبيهما .
- ٢- في حالة تشغيل الخدمات المتفق عليها ، فإن مؤسسات النقل الجوي التابعة لكل من الطرفين المتعاقدين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر حتى لا تؤثر على الخدمات التي تقدمها مؤسسة النقل الجوي الأخيرة على كافة الخطوط أو على جزء من نفس الخطوط .

٣- إن الخدمات الجوية المقدمة من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين ، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إحتياجات الجمهور للنقل على الخطوط الجوية المحددة وإن يكون هدفها الرئيسي تحديد عامل حمولة معقول وسعة كافية لتلبية الإحتياجات المتوقعة من ركاب ، بضائع ، ويريد القادمة من والمتوجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسة النقل الجوي . وإن تحديد نقل الركاب ، والبضائع والبريد المأخوذة والمنزلة في نقاط على الخطوط المحددة في أقاليم الدول غير تلك الدول التي عينت مؤسسة النقل الجوي يجب أن تكون طبقاً للمبادئ العامة للسعة والتي تتعلق بـ :

أ - متطلبات النقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين مؤسسة النقل الجوي .

ب - متطلبات النقل للمنطقة التي تمر بها مؤسسات النقل الجوي بعد الأخذ بعين الاعتبار لخدمات النقل الأخرى التي تقوم بها مؤسسات النقل الجوي التابعة لدول تلك المنطقة .

ج - متطلبات عمليات مؤسسة النقل الجوي .

المادة الخامسة

تطبيق القوانين

١- إن القوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الطائرات العاملة في الملاحة الجوية الدولية من وإلى إقليمه بخصوص التشغيل والملاحة لتلك الطائرات خلال وجودها في إقليمه ، يجب أن تطبق على الطائرات التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويجب الالتزام بها من قبل هذه الطائرات عند الدخول إلى أو الخروج من وخلال وجودها في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٢- إن قوانين وأنظمة أحد الطرفين المتعاقدين المتعلقة بدخول وخروج الركاب ، أطقم الطائرة أو الشحن من إقليمه بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالدخول ، التصريح ، الهجرة ، الجوازات ، الجمارك والحجر الصحي ، يجب مراعاتها مباشرة أو نيابة عن هؤلاء الركاب ، طاقم الطائرة أو الشحن من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر عند الدخول إلى ، الخروج من أو المكوث في إقليم الطرف المتعاقد الأول .

المادة السادسة

الاعتراف بالشهادات والرخص

شهادات صلاحية الطائرات ، شهادات الأهلية ، والإجازات الصادرة أو المعتبرة ملزمة لأحد الطرفين المتعاقدين ولا تزال سارية المفعول ، يجب الاعتراف بها باعتبارها ملزمة للطرف المتعاقد الآخر لأغراض تشغيل الخدمات المتفق عليها .

يحتفظ كل طرف متعاقد بحقه ، في رفض الاعتراف بشهادات الأهلية والإجازات المملوكة لرعاياه أو المعتبرة ملزمة لدوله أخرى ، وذلك لأغراض الطيران فوق إقليمه .

المادة السابعة

أمن الطيران

١- تمسكاً مع الحقوق والالتزامات بمقتضى القانون الدولي ، يؤكد الطرفان المتعاقدان بأن التزاماتهما تجاه بعضهما البعض لحماية أمن الطيران المدني ضد أعمال التخلف غير المشروع تشكل جزءاً كاملاً لهذه الاتفاقية .

٢- على الطرفين المتعاقدين وبدون تقييد لعمومية حقوقهما والتزاماتهما بمقتضى القانون الدولي أن يتصرفا بشكل خاص وفقاً لأحكام اتفاقية الجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٦٣ ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ كانون أول ١٩٧٠ ، واتفاقية قمع الأفعال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٧١ ، وأية اتفاقيات جماعية تحكم أمن الطيران يرتبط بها الطرفان المتعاقدان .

٣- على الطرفين المتعاقدين أن يقدموا عند الطلب كل المساعدة الضرورية إلى كل ملهم لمنع أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية ، أو أية أعمال أخرى غير مشروعة والتي ترتكب ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات وتجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ومنع أي تهديد آخر ضد أمن الطيران المدني .

٤- يجب على الطرفين المتعاقدين العمل طبقاً لأحكام أمن الطيران الموضوعة من قبل منظمة الطيران المدني الدولي والمحددة في صورة ملاحق معاهدة الطيران المدني الدولي بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية على الطرفين المتعاقدين ، كما ويجب عليهما إلزام مستثمري الطائرات المسجلة لديهما والمستثمرين الذين يكون المركز الرئيسي لأعمالهم أو محل إقامتهم الرئيسية في إقليميهما ، وكذلك مستثمري المطارات في إقليميهما، بأن يعملوا وفقاً لأحكام أمن الطيران المدني المشار إليها .

٥- يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز إلزام هؤلاء المستثمرين للطائرات لمراعاة أحكام أمن الطيران المشار إليها في الفترة (٤) أعلاه والتي يطلبها الطرف المتعاقد الآخر بالنسبة للدخول إلى أو المغادرة من أو خلال العبور في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

وعلى كل طرف متعاقد أن يتأكد من التطبيق الفعال للإجراءات الكافية داخل إقليمه لحماية الطائرات وأن يفتش المسافرين والطاقم والأمتعة المحمولة باليد ، البضائع ، الشحن ومستودعات الطائرات وذلك قبل وأثناء صعود المسافرين أو تحميل البضائع .

٦- على كل طرف متعاقد أن ينظر بعين العطف لأي طلب يقدمه الطرف المتعاقد الآخر ، لاتخاذ إجراءات أمنية خاصة في مواجهة تهديد معين .

٧- على كل طرف متعاقد أن ينظر أيضاً بعين العطف لطلب الطرف المتعاقد الآخر بالدخول في تفتيشات إدارية متبادلة تمكن سلطات الطيران لأحد الطرفين المتعاقدين بإجراء تقييم خاص به للإجراءات الأمنية المتوفرة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والخاصة بمستثمري الطائرات والمتعلقة بالرحلات الجوية المتجهة إلى إقليم الطرف المتعاقد الأول .

٨- يقوم كل طرف متعاقد عند وقوع حادث أو تهديد بحادث من حوادث الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أي فعل من الأفعال الأخرى غير المشروعة ضد سلامة هذه الطائرات ، ركابها ، أطقمها ، المطارات أو تجهيزات وخدمات الملاحة الجوية ، بمساعدة الطرف الآخر عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملائمة التي تستهدف الإسراع في إنهاء الحادث أو وضع حد للتهديد به وذلك بسرعة وأمان .

٩- عندما يكون لدى طرف متعاقد أسسا معقولة للاعتقاد بأن الطرف المتعاقد الآخر قد أدخل بأحكام هذه المادة ، فإنه يحق للطرف المتعاقد الأول طلب مشاورات فورية مع الطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثامنة السلامة الجوية

١- يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب في أي وقت إجراء مشاورات حول معايير السلامة في أي مجال يتعلق بالطائرة وملاحيها أو صلياتهم المعمول بها من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويتوجب عقد هذه المشاورات خلال مدة ثلاثين (٣٠) يوماً من تقديم الطلب أعلاه .

٢- فإذا تبين لأحد الطرفين المتعاقدين بعد إجراء مثل هذه المشاورات بأن الطرف المتعاقد الآخر لا يطبق ولا ينفذ بفاعلية الحد الأدنى لمعايير السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو ، فعلى الطرف المتعاقد الأول إخطار الطرف المتعاقد الآخر بالنتائج التي توصل إليها ، والخطوات الضرورية التي يلزم اتخاذها للتمثل مع تلك المعايير وأنه على الطرف المتعاقد الآخر اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة . إن فشل الطرف المتعاقد الآخر في اتخاذ الخطوات التصحيحية المناسبة خلال فترة (١٥) يوماً أو أي فترة أطول يتفق عليها ، يعد سبباً لتطبيق المادة (٣) من هذه الاتفاقية .

٣- بالرغم من الشروط الواردة في المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو ، فإنه من المتفق عليه أن أية طائرة يتم تشغيلها بواسطة مؤسسات النقل الجوي المعنية على الخدمات من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يمكن أن تخضع للفحص الداخلي والخارجي بواسطة المندوبين المفوضين من قبل الطرف المتعاقد الآخر أثناء توليدها في إقليم الطرف المتعاقد الآخر للتأكد من صلاحية الشهادات ، ولتفويض الخاصة بها ، وملاحيها ، وكذلك للتأكد من حالة الطائرة العامة ومعدات ألتها (والتي يشار إليها من خلال هذه المادة " بالتفتيش الميداني ") شريطة أن لا يتسبب ذلك في حدوث تأخير غير مبرر للطائرة .

٤- إذا أدت أي من التفقيشات الميدانية إلى الاستنتاجات التالية :

أ- ان الطائرة ، أو تشغيلها لا يتفقان بشكل يدعو للقلق مع مستوى الحد الأدنى للسلامة الجوية المنصوص عليها في معاهدة شيكاغو ، أو

ب- افتقار التنفيذ الفعال بشكل يدعو للقلق لمستويات الصيانة المقررة بموجب مقاييس السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق معاهدة شيكاغو .

ج- ان أي من شهادات أو أذلة الطائرة غير ساري المفعول .

فيحق للطرف المتعاقد الذي يجري التفقيش الميداني وفقاً للأغراض التي نصت عليها المادة (٣٣) من معاهدة شيكاغو الاستنتاج بأن المتطلبات التي بموجبها أصدرت الشهادات أو التراخيص المتعلقة بالطائرة أو بملاحيها أو تلك التي بموجبها أعتبرت إنها سارية ، أو ان المتطلبات التي تم بموجبها تشغيل الطائرة لا تتطابق أو ترقى عن المعايير الدنيا المعمول بها وفق معاهدة شيكاغو . عندها يتم تطبيق الفقرة (٦) من هذه المادة .

٥- في حالة رفض ممثل مؤسسة النقل الجوي المعنية لأسباب غير مبررة إجراء الفحص الميداني لطائرة تشغل من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية ، من أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، فإنه يجوز للطرف الآخر ان يستنتج ان التلق المشار إليه في الفقرة (٤) من هذه المادة قد تحقق وبه . الأمر الذي يؤدي إلى الاستنتاجات المشار إليها في تلك الفقرة .

٦- يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في إيقاف أو تعديل ترخيص التشغيل لمؤسسة ، أو مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر فوراً " في حالة الاستنتاج الطرف المتعاقد الأول بأن إتخاذ إجراءات فورية ضرورية لسلامة عمليات مؤسسة النقل الجوي ، سواء كان ذلك نتيجة الفحص الميداني أو جراء رفض إجراء فحص الميداني أو بسبب رفض عقد المشاورات أو غير ذلك .

٧- يجب إيقاف أي إجراء يتخذ من قبل أحد الطرفين المتعاقدين طبقاً للفقرتين (٢) أو (٦) أعلاه ، في حالة إنتهاء الأسباب التي أدت إلى اتخاذه .

المادة التاسعة الإعفاء من الرسوم والضرائب

١- يجب أن يعني كل طرف متعاقد بناء على مبدأ المعاملة بالمثل مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، إلى أقصى حد ممكن وفقاً للقوانين الوطنية المطبقة لديه من قيود الاستيراد ، الرسوم الجمركية ، الرسوم الضريبية ، رسوم التفقيش وأية رسوم أو ضرائب محلية أخرى على الطائرات ، وقود الطائرات ، زيوت التشحيم ، المعدات اللينة المستهلكة ، قطع الغيار ويشمل ذلك محركات الطائرات ، المعدات المعتادة ، مخزونات الطائرات (يشمل المشروبات ، التبغ وأية منتجات معدة للبيع للركاب خلال الرحلة بكميات محدده) وأية مواد أخرى معدة فقط للاستعمال لأغراض عمليات الطائرات أو الخدمات على متنها التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية لذلك الطرف المتعاقد الآخر والتي تستثمر الخدمات المتفق عليها ، بالإضافة إلى كويونات تذاكر السفر ، بوالص الشحن ، وأية مطبوعات تحمل شعار المؤسسة وأية مواد دعائية توزع مجاناً من قبل تلك المؤسسة المعنية أو المؤسسات .

٢- تطبق الإعفاءات الممنوحة بموجب هذه المادة على العناصر الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة .

أ- المواد التي تدخل إلى إقليم أي من الطرفين المتعاقدين من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر أو من ينوب عنها والتي تبقى على متن الطائرات التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين عند الوصول إلى أو المغادرة من إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

ب- المواد المحمولة داخل الطائرة التابعة لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر والمعدة للاستعمال أثناء تشغيل الخدمات المتفق عليها ، سواء تم استعمال أو استهلاك هذه المواد كلياً أو جزئياً داخل إقليم الطرف المتعاقد الذي يمنح تلك الإعفاءات ، شريطة عدم التصرف بتلك المواد في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

محكمة من المحاكم

٣- المعدات المعتادة والمستعملة لأغراض الطيران وكذلك المواد والمؤن التي يحتفظ بها عادة على متن طائرات مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل أي طرف متعاقد يمكن أن تفرغ في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فقط بموافقة سلطات الجمارك التابعة لذلك الإقليم .

في هذه الحالة يمكن وضع هذه المعدات تحت إشراف تلك السلطات إلى أن يعاد تصديرها أو التخلص منها طبقاً لأنظمة الجمارك .

المادة العاشرة استبدال الطائرات

يحق لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة لدى أي من الطرفين المتعاقدين استبدال طائرة بطائرة أخرى أثناء استثمارها الخدمات المتفق عليها على الطرق المحددة في نقطة تقع في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك ضمن الشروط التالية :-

- أ- أن يكون الاستبدال مبرراً باقتصاديات التشغيل .
- ب- أن لا تزيد سعة الطائرة المسيرة من إقليم الطرف المتعاقد الآخر عن سعة الطائرة المسيرة من بلد المنشأ .
- ج- أن يكون حجم النقل العابر كافياً .
- د- أن لا تعرض مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي للجمهور ، بالإعلانات أو بأية وسيلة أخرى أنها تقوم برحلة تنطلق من النقطة التي يتم فيها الاستبدال .
- هـ- أن تخضع جميع الإجراءات المتعلقة باستبدال الطائرة لأحكام المادة الرابعة من هذه الاتفاقية .

المادة الحادية عشرة أجور المطارات

يجوز لكل طرف متعاقد أن يفرض أو يسمح بفرض أجور معقولة وعادلة مقابل استعمال المطارات العامة وغيرها من التسهيلات الخاضعة لسيطرته بشرط ألا تكون هذه الأجور أعلى من الأجور المفروضة على جميع الطائرات الأخرى العاملة في خدمات دولية مماثلة .

المادة الثانية عشرة اتفاقيات الرمز المشترك

عدد تشغيل أو تسويق الخدمات الجوية على الخطوط المتفق عليها بجدول الطرق الجوية الملحق بهذه الاتفاقية فإنه باستطاعة أي مؤسسة نقل جوي معينة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين الدخول في ترتيبات في مجال رموز الرحلات المشتركة مع :-

- ١- شركة أو شركات طيران من نفس بلد الطرف المتعاقد
- ٢- شركة أو شركات طيران من بلد الطرف المتعاقد الآخر .
- ٣- شركة أو شركات طيران تابعة لبلد طرف ثالث ، شريطة أن تقوم سلطات بلد الطرف الثالث بمنح حقوق مماثلة لمؤسسات النقل الجوي للطرف الآخر والسماح لها بالتشغيل وتقديم خدماتها بالاتفاق مع شركات أخرى من وإلى و عبر إقليم الطرف الثالث .

تخضع شروط الترتيبات المذكورة أعلاه عند ممارستها من قبل كافة مؤسسات النقل الجوي للكتي :-

- ١- حيازة حقوق النقل الجوي اللازمة .
- ٢- أن تفي بالمتطلبات اللازمة لمثل هذه الترتيبات .
- ٣- أن توضح لمشتري التذاكر التي تباع في نقاط البيع المختلفة اسم مؤسسة النقل الجوي التي تقوم بالتشغيل لكل مقطع ومع أي من المؤسسات الجوية المتعاقدة سيكون للمشتري علاقة تعاقدية .

محكمة من المحاكم

المادة الثالثة عشرة
التعرفات

- ١- التعرفات المستوفاة من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالنقل من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر يجب أن توضع بمستويات معقولة مع مراعاة جميع العوامل ذات العلاقة بما في ذلك كلفة التشغيل ، الربح المعقول وخصائص الرحلة ومزايا الخدمة ،
- ٢- التعرفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة يجب أن يتم الموافقة عليها إن أمكن من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية التابعة للطرفين المتعاقدين بعد التباحث مع حكومتيهما المعنيتين والتشاور مع مؤسسات النقل الجوي الأخرى إن كان ذلك ملائماً ، ومع ذلك إذا لم تبدي سلطات الطيران لأي من الطرفين المتعاقدين اعتراضها على التعرفات المقترحة خلال فترة ثلاثون (٣٠) يوماً من تاريخ التقديم تعتبر هذه التعرفات مصادقة عليها .
- ٣- تبقى التعرفات الموضوعة وفقاً لأحكام هذه المادة نافذة المفعول إلى أن يتم وضع تعرفات جديدة ، وبالرغم من ذلك لا يجوز تمديد تطبيق التعرفات لأكثر من اثني عشر (١٢) شهراً بعد تاريخ انتهائها .
- ٤- إذا لم يتفق على التعرفات وفقاً للفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة ، أو إذا قدم إشعار الاعتراض خلال الفترة المبينة وفقاً للفقرة (٣) من هذه المادة ، فعلى سلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين تحديد التعرفات بالاتفاق فيما بينهما .
- ٥- إذا لم تتمكن مؤسسات النقل الجوي لكلا الطرفين المتعاقدين من الاتفاق على أي تعرفه مقدمه إليها بموجب الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإنه يجب حل النزاع طبقاً لشروط المادة (١٨) من هذه الاتفاقية .
- ٦- استناداً لنصوص الفقرة (٤) من هذه المادة ، فإنه لا يمكن لأي تعرفه أن تدخل إلى حيز التنفيذ إذا لم يتم الموافقة عليها من قبل أي طرف متعاقد .

المادة الرابعة عشرة
تحويل فائض الإيرادات

- ١- يحق لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين بحرية بيع خدمات النقل الجوي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر سواء بشكل مباشر أو عن طريق وكيل وفقاً للإجراءات المطبقة في كلا الطرفين المتعاقدين ، وذلك بالعملة المحلية أو بأي عمله حره قابله للصرف على مبدأ المعاملة بالمثل لكلا الناقلين المعنيتين .
- ٢- تتمتع مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين بحرية تحويل فائض الإيرادات على النفقات المحصلة من الإقليم الذي تم فيه البيع إلى موطنها الأصلي . ويتضمن مثل هذا الصافي من التحويل إيرادات المبيعات ، التي تمت مباشرة أو عن طريق وكيل خدمات النقل الجوي ، والخدمات المساعدة الإضافية والفائدة التجارية المستحقة على مثل هذه الإيرادات أثناء إيداعها بقصد التحويل .
- ٣- الإيرادات والأرباح المحصلة من قبل مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي لأي طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بنقل الركاب ، البضائع والبريد ، يجب أن تعفى من جميع الرسوم ، الفرائض والضرائب .

المادة الخامسة عشرة
الموافقة على جداول المواعيد

- على مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد أن تقدم جداول مواعيد رحلاتها إلى سلطات طيران الطرف المتعاقد الآخر خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين (٣٠) يوماً قبل تقديم الخدمات على الطرق المحددة ، وذلك للمصادقة عليها .
- ويطبق هذا أيضاً على التغييرات اللاحقة ، ويجوز تعديل هذه المدة من وقت لآخر بواسطة هذه السلطات .

محكمة العدل

المادة السادسة عشرة المشاورات والتعديلات

- ١- تتشاور بين الحين والآخر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين فيما بينهما ويروح من التعاون الوثيق وذلك لتأكيد تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بالشكل المناسب ومراعاة ملاحظتها .
- ٢- إذا ارتأى أي من الطرفين المتعاقدين ضرورة إجراء تعديل على أي بند من هذه الاتفاقية ، فإنه يجوز له طلب إجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الآخر . يمكن لهذه المشاورات (والتي يمكن أن يتم التحضير لها بمحادثات بين سلطتي الطيران المدني في كلا البلدين) أن تبدأ خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ الطلب ، ما لم يتفق كلا الطرفين المتعاقدين على تحديد هذه الفترة . التعديلات المتفق عليها يجب أن تحظى بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين طبقا للإجراءات الدستورية اللازمة لديه وتتدخل إلى حيز التنفيذ في اليوم الذي يتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية فيما بينهما التي تبين تلك الموافقة .
- ٣- إذا كانت التعديلات تتعلق بالملحق فقط ، فإن المشاورات المباشرة يجب أن تتم بين سلطتي الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين ، وعندما تتفق السلطات على ملحق جديد ، فإن التعديلات المتفق عليها تصبح نافذة من اليوم الذي تم الاتفاق عليها من قبل سلطتي الطيران المدني .

المادة السابعة عشرة المعاهدات الجماعية

- في حالة عقد أية معاهدة جماعية عامة تتعلق بالنقل الجوي ، وأصبح للطرفان المتعاقدان مرتبطين بها . فيجب أن تدخل هذه الاتفاقية لتطبيق أحكام تلك المعاهدة .

المادة الثامنة عشرة فض الخلافات

- ١- إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، فيجب على الطرفين المتعاقدين في أول الأمر محاولة فض الخلاف بينهما بطريق المفاوضات .
- ٢- إذا فشل الطرفان المتعاقدان في تسوية الخلاف عن طريق المفاوضات فيمكن لهما إحالة الخلاف لاتخاذ قرار بذلك إلى شخص أو هيئة ، وإذا لم يتفقا على ذلك فيمكن إحالة الخلاف إلى هيئة تتكون من ثلاثة محكمين بناء على طلب أي طرف متعاقد . يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم واحد والثالث يعين من قبل المحكمين الاثنين ، يقوم كل طرف متعاقد بترشيح محكم خلال فترة (٦٠) يوما من تاريخ تسلم أي من الطرفين المتعاقدين إشعارا من الطرف المتعاقد الآخر بالطرق الدبلوماسية بطلب التحكيم وتعيين المحكم الثالث خلال فترة (٦٠) يوما أخرى .
- وإذا فشل أي من الطرفين المتعاقدين بتعيين محكم خلال المدة المحددة ، أو إذا لم يعين المحكم الثالث في الفترة المحددة فيمكن لأي طرف متعاقد أن يطلب من رئيس منظمة الطيران المدني الدولي بتعيين محكم أو محكمين كما تتطلبه الحاجة . في هذه الحالة يكون المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة ويقوم بتنفيذ مهامه كرئيس لهيئة التحكيم .
- ٣- يجب على الطرفين المتعاقدين الإمتثال لأي قرار يصدر طبقا للفقرة (٢) من هذه المادة .
- ٤- يتحمل كل طرف متعاقد التكاليف المترتبة على المحكم الذي قام بتعيينه وأي جهاز مساعد ، ويقوم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بتحمل التكاليف المترتبة على أنشطة هيئة التحكيم بما فيها الرئيس .
- ٥- في حالة عدم تمكن أي من الطرفين المتعاقدين أو عدم تمكن مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين في الإمتثال إلى القرار الصادر طبقا لهذه المادة ، فيمكن للطرف المتعاقد الآخر أن يحدد ، يعلق أو يوقف أية حقوق أو امتيازات ممنوحة له بمقتضى الاتفاقية الحالية للطرف المتعاقد الآخر غيابيا أو لمؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية والتابعة لذلك الطرف المتعاقد .

المادة التاسعة عشرة الإحصائيات

يجب على سلطات الطيران لأي طرف متعاقد أن تقوم وبناء على طلب سلطات الطيران من الطرف المتعاقد الآخر بتزويدها بالمعلومات الدورية أو غيرها من البيانات الإحصائية التي تطلبها ويصوره معقولة لغرض إعادة النظر في السعة المعروضة على الخدمات المتفق عليها من قبل مؤسسات النقل الجوي المعينة التابعة للطرفين المتعاقدين .

المادة العشرون إنهاء الاتفاقية

- ١- يجب أن يكون عقد هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة من الزمن .
- ٢- يحق لأي طرف متعاقد في أي وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر بتراره بإنهاء هذه الاتفاقية ، مثل هذا الإخطار يجب أن يبلغ في نفس الوقت إلى منظمة الطيران المدني الدولي ، في مثل هذه الحالة فإن الاتفاقية تعتبر بحكم الملتحقة بعد مرور (١٢) شهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للإخطار إلا إذا سحب هذا الإخطار بالاتفاق قبل انقضاء هذه المدة .
- وفي حالة عدم الإقرار باستلام ذلك الإخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، فإن ذلك يعتبر في حكم الاستلام بعد مضي (١٤) يوما من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولي للإخطار .

المادة الحادية والعشرون تسجيل الاتفاقية لدى منظمة الطيران المدني الدولي

يجب أن تسجل هذه الاتفاقية وأية تعديلات عليها ، بما في ذلك تبادل المذكرات لدى منظمة الطيران المدني الدولي (الأيكاو) من قبل أي من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثانية والعشرون الدخول إلى حيز التنفيذ

- ١- تطبق هذه الاتفاقية وملاحقتها بصورة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليها .
- ٢- تدخل هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ النهائي بعد مضي ثلاثون يوما من تبادل المذكرات بالطرق الدبلوماسية والتي تؤكد انه قد تم الموافقة عليها طبقا للإجراءات الدستورية للطرفين المتعاقدين .

حرر في عمان هذا اليوم ٢٤ من شهر آذار عام ٢٠٠٠م بنسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة دولة البحرين
علي بن خليفة آل خليفة
وزير المواصلات

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
المهندس عيسى أيوب
وزير النقل

محضر من الاجتماع

ملحق الطرق الجوية

الجزء الأول

١- الطرق التي تستخدمها مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية في كلا الاتجاهين :-

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
نقاط في الأردن	نقاط توسط	نقاط في الخليج	نقاط في البحرين	نقاط ما وراء
عمان / القدس	الظهران / الكويت	الدوحة / أبو ظبي / دبي / الشارقة / مسقط	البحرين	كراتشي / بومباي / كابول / دكا / كولمبو / بانكوك / مانيلا / كوالالمبور / سنغافورة / جاكرتا / نقطة في استراليا / طوكيو / بكين / هانوي / نغابور / في جنوب افريقيا

ملاحظات :-

- ١- لا يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممارسة حقوق النقل بين نقاط في العمود ٣ ونقاط واردة في العمود ٤ .
- ٢- لا يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممارسة حقوق النقل بين نقاط واردة في العمود ٣ وبين نقاط واردة في العمود ٢ ونقاط واردة في العمود ٤ .
- ٣- يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تسير خمس رحلات أسبوعياً فيما بين الأردن والبحرين .
- ٤- يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تسير رحلاتها إلى ثلاث نقاط في الخليج في كل رحلة .

٥- مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تعمل إلى كراتشي وذلك من نقطتين لا أكثر من الخليج بالحرية الخامسة بواقع رحلتين أسبوعياً فيما وراء الخليج .

٦- لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أن تحذف أي نقطة من النقاط الواردة أعلاه في أي من رحلاتها أو كلها .

٧- مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تمارس النقل بالحرية الخامسة من وإلى نقطة واحدة في العمود ٥ ما عدا بومباي .

الجزء الثاني

١- الطرق التي تستخدمها مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل حكومة دولة البحرين في كلا الاتجاهين :-

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
نقاط في البحرين	نقاط في الخليج	نقاط توسط	نقاط في الأردن	نقاط ما وراء
نقطة في البحرين	دبي / الشارقة / أبو ظبي / الدوحة / مسقط	الظهران / الكويت / بغداد	عمان / القدس	القاهرة / بيروت / استنبول / الدار البيضاء / فرانكفورت

محكمة من النسخ

ملاحظات :-

- ١- مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة دولة البحرين تتمتع بالحرية الخامسة من نقطة واحدة في العمود ٣ فقط .
- ٢- يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة دولة البحرين تسيير خمس رحلات اسبوعيا بين البحرين والاردن .
- ٣- يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة دولة البحرين ان تحذف اي نقطة من النقاط الواردة اعلاه في أي من رحلاتها او كلها .
- ٤- يحق لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل حكومة دولة البحرين ممارسة النقل بالحرية الخامسة من وإلى نقطة واحدة في العمود ٣ او العمود ٥ .

اتفاقيات بين المملكة الأردنية الهاشمية

و

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٣٨) تاريخ ٢٠٠٠/٦/١ المتضمن الموافقة على البنود (المدرجة تاليا) الموقعة بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بصيغتها التالية:-

١. اتفاقية للتعاون الاعلامي والثقافي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
٢. اتفاقية للتعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مجالات التنمية الاجتماعية ورعاية وتأهيل المعاقين.
٣. اتفاقية للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
٤. اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مجال التدريب والتكوين المهني.

محفوظ

اتفاقية للتعاون الإعلامي والثقافي

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تمسكا منهما بعلاقات التعاون والتضامن القائمة بينهما، واهتماما منهما بما للإعلام والثقافة من أهمية في التقارب، وتعميق الروابط القائمة بين البلدين الشقيقين قررنا الاتفاق على ما يلي :-

مادة (١)

يؤكد الجانبان على تعميق التعاون بين وكالتي الأنباء في البلدين (جانا وبترا) وعقد اتفاقية بينهما تنظم التعاون في المجالين الصحفي والتقني .

مادة (٢)

التعاون بين الإذاعات المرئية والمسموعة في البلدين من خلال تبادل البرامج الثقافية التي تهتم بالعادات والتقاليد والتراث والآثار والتاريخ والمهنوعات المرئية والمسلسلات المنتجة ..

مادة (٣)

قيام الإذاعتين في البلدين بتبادل الرسائل المرئية الشهرية، وتبادل الخبرات بينهما في مجال صناعة الإعلان والدعاية .

مادة (٤)

يعمل الطرفان على التعاون في مجال الإنتاج المشترك للبرامج والمسلسلات المرئية والمسموعة بما يكفل توطيد وتعزيز العلاقات الأخوية بينهما على أن يتم الاتفاق على تمويل هذه البرامج بين الإذاعتين في البلدين .

مادة (٥)

التعاون بين الإذاعتين في البلدين في مجال التدريب الإذاعي وخاصة فيما يتعلق في إقامة الدورات التخصصية والحلقات الدراسية وتبادل زيارات المختصين والخبراء في المجال الإذاعي .

مادة (٦)

قيام الأجهزة والمؤسسات الإعلامية والثقافية في البلدين بالمساهمة في إحياء المناسبات والأعياد الوطنية التي تقام في البلدين الشقيقين .

مادة (٧)

التعاون بين المؤسسات الصحفية في كلا البلدين وذلك بتبادل زيارات الصحفيين وخاصة خلال الأعياد والمناسبات الوطنية والقومية .

مادة (٨)

حث المسؤولين في المؤسسات الإعلامية والثقافية على تكثيف اللقاءات والاتصالات بينهما للاستفادة وتبادل الخبرة بين المؤسسات المتناظرة في كلا البلدين .

مادة (٩)

التعاون في مجال تدريب وتأهيل الأطر الفنية ، وتبادل الخبراء والفنيين المختصين في كافة المجالات الإعلامية ، وتقديم المساعدات الفنية وفقا للإمكانات المتاحة في كلا البلدين .

مادة (١٠)

تشجيع التعاون بين مراكز البحوث والدراسات في المجال الإعلامي والثقافي من خلال تبادل المعلومات والوثائق والبحوث والدراسات والاشتراك في الندوات واللقاءات التي تقام في كلا البلدين .

مادة (١١)

تشجيع تبادل وتوزيع الكتب والصحف والمجلات وكافة المطبوعات الإعلامية والثقافية من خلال القنوات المعتمدة في كلا البلدين .

محكمة العدل

مادة (١٢)

التعاون بين المؤسسات الإعلامية والثقافية الخاصة بالطباعة والنشر والتوزيع في كلا البلدين من خلال تبادل الخبراء والاستفادة من الإمكانيات .

مادة (١٣)

التعاون في مجال الخيالة (السينما) من خلال إقامة الأسابيع الخاصة بالشرطة الخيالة (السينما) والتعاون في التحميض والطبع وتصنيع الأشرطة وعرضها في المناسبات والأعياد الوطنية .

مادة (١٤)

التعاون بين المكتبات الوطنية في كلا البلدين من خلال إقامة الملتقيات وتبادل المعلومات والكتب والمخطوطات والمشاركة في اللقاءات وتبادل زيارات الخبراء في شؤون المكتبات في البلدين .

مادة (١٥)

تشجيع إقامة المعارض والأسابيع الفنية والثقافية ، وتبادل زيارات فرق الفنون الشعبية والمسرحية والموسيقية، والمشاركة في المهرجانات الثقافية والفنية التي تقام في كلا البلدين .

مادة (١٦)

فتح مراكز ثقافية كل في البلد الآخر، وذلك للتعريف بالتراث الحضاري وثقافة وتاريخ الشعبين الشقيقين ، وفقا للتشريعات المعمول بها في كلا البلدين .

مادة (١٧)

التشاور والتنسيق بينهما في المواقف في كافة المسائل الإعلامية والثقافية وعند المشاركة في المؤتمرات واللقاءات العربية والدولية .

مادة (١٨)

العمل على إبرام اتفاقية ثنائية بين المؤسسات الإعلامية والثقافية المتناظرة في كلا البلدين، ووضع آلية لتنفيذ ما ورد بهذه الاتفاقية بمجرد دخولها حيز التنفيذ .

مادة (١٩)

تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه على أن تجتمع مرتين في السنة وبشكل دوري في كلا البلدين .

مادة (٢٠)

أحكام عامة : -

- يتحمل الجانب المرسل نفقات سفر المشارك ذهابا وإيابا .
- يؤمن الجانب المستقبل الإقامة الكاملة (طعام + سكن) في فنادق مناسبة والتنقلات الداخلية حسب برنامج الزيارة المتفق عليه .
- يبلغ الطرفان بعضهما عبر القنوات الدبلوماسية رغبتهما بإقامة أي نشاط قبل شهر من موعد إقامته .
- يؤمن الجانب المستقبل العلاج في حالة المرض الطارئ.

مادة (٢١)

يسري مفعول هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد تلقائيا ولمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابيا برغبته في إنهاؤها أو تعديلها قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء مدتها .

مادة (٢٢)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها طبقا للإجراءات المعمول بها في كلا البلدين .

حررت ووقعت في عمان بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ من نسختين أصليتين باللغة العربية وكلاهما متساو في القوة القانونية .

عن الجاهورية العربية الليبية

الشعبية الاشتراكية العظمى

فوزية شلاحي

أمينة اللجنة الشعبية العامة للأعلام والثقافة والسياحة

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

أيمن المجالي

نائب رئيس الوزراء

وزير الاعلام والثقافة بالوكالة

محفوظ

اتفاق للتعاون بين

المملكة الأردنية الهاشمية

والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
في مجالات التنمية الاجتماعية ورعاية وتأهيل المعاقين

رغبة في توثيق الروابط على صعيد العمل الاجتماعي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ودعمهما بما يحقق صالح الشعبين الشقيقين تم الاتفاق بين كل من وزارة التنمية الاجتماعية بالأردن وصندوق الضمان الاجتماعي بالجمهورية العظمى على دعم أوجه التعاون وتبادل الخبرات والتنسيق في مجالات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي وذلك وفقاً لما يلي:

مادة (١)

التنسيق والتعاون بين البلدين الشقيقين في مجالات التنمية والضمان الاجتماعي ورعاية وتأهيل المعاقين بمختلف فئاتهم وتبادل الكتب والتجارب والخبرات والوثائق والمعلومات ذات العلاقة.

مادة (٢)

التعاون في مجال إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية والتحليل للبرامج الوقائية في مجالات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي في كلا البلدين.

مادة (٣)

الاستفادة من الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لدى كل منهما في توفير الخبراء والمدرّبين والمعدات والأجهزة ومواد التشغيل للمؤسسات والمعاهد والمراكز التي تخص التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي من حيث رعاية المعاقين والمسنين والأحداث والأطفال المحرومين.

مادة (٤)

التعاون في تدريب وتأهيل وإعداد العناصر الفنية اللازمة للعمل في مجالات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

مادة (٥)

إعداد وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة للعاملين في مجالات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

مادة (٦)

إقامة الندوات واللقاءات المشتركة التي تعقد في كل من البلدين والخاصة بأنشطة التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ورعاية وتأهيل المعاقين.

مادة (٧)

تهيئة الفرص للعناصر القيادية في كل من البلدين في مجالات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي في الحصول على دورات تدريبية تخصصية.

محفوظ من الأصل

مادة (٨)

تنظيم زيارات متبادلة للعاملين في مجالات التنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي ورعاية المعاقين وفقاً لبرنامج زمني محدد يشتمل على زيارات استطلاعية لدور ومؤسسات ومراكز التنمية الاجتماعية ورعاية المعاقين في كلا البلدين.

مادة (٩)

تنظيم برنامج استضافة لنزلاء المؤسسات الاجتماعية في كلا البلدين وفق جدول زمني يتم الاتفاق عليه بينهما.

مادة (١٠)

العمل على تبادل التشريعات الخاصة بالتنمية الاجتماعية والضمان الاجتماعي الصادرة في كلا البلدين.

مادة (١١)

التنسيق والتعاون لتوحيد التشريعات بما يحقق تقديم خدمات أفضل في مجالات التنمية الاجتماعي والضمان الاجتماعي في كلا البلدين.

مادة (١٢)

تشكيل لجنة مشتركة من البلدين للتنسيق ومتابعة إمكانية تطوير هذا الاتفاق بما يخدم البلدين الشقيقين.

مادة (١٣)

تجتمع اللجنة المشار إليها مرة في السنة لمتابعة تنفيذ البنود الواردة في هذا الاتفاق وبحث ما قد يعترض التنفيذ من صعوبات.

مادة (١٤)

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ووفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين ويسري لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ بدء نفاذه ويجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في تعديله أو إلغائه قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاءه.

حرر ووقع في عمان بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور محمد جمعه الوشش
وزير التنمية الاجتماعية

عن الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
الدكتور محمد بيت المال
أمين اللجنة الشعبية العامة للمالية

اتفاقية للتعاون في مجال التربية والتعليم
والتعليم العالي
بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
و
الجمهورية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى

ان المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تمسكاً منهنهما
بعلاقات التعاون والتضامن القائمة بينهما .

واهتماماً منهنهما بتوطيد اواصر الأخوة الراسخة بين الشعبين الشقيقين ، ووعياً منهنهما بما للتربية
والتعليم والتعليم العالي من أهمية في التقارب وتعميق الروابط القائمة بين البلدين الشقيقين .
قررتا الاتفاق على مايلي :

المادة الاولى

يعمل الطرفان المتعاقدان على انماء التعاون بينهما وتعزيزه في مختلف الميادين التربوية ، كما يعملان
على تبادل نتائج الخبرة والتقدم في تلك المجالات .

المادة الثانية

يسعى الطرفان المتعاقدان الى اتاحة الفرصة للطرف الاخر للاطلاع على النظام التربوي في البلد
الاخر بهدف تبادل الخبرات وذلك من خلال تبادل زيارات الوفود التربوية والطلابية بينهما .

المادة الثالثة

يتعاون الطرفان المتعاقدان في ميدان التعليم الاكاديمي والمهني بغية تثبيت دعائم النهضة التربوية
والاقتصادية في كل منهما ، وذلك عن طريق تبادل الفنيين وتقديم الدعم الذي من شأنه النهوض
بالتعليم المهني حسب الامكانيات المتوفرة في كل بلد .

المادة الرابعة

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون بين الجامعات والمعاهد العليا في البلدين وقيام اتصالات مباشرة
بينهما ، كذلك يشجع الطرفان الاتصال المباشر بين الجامعات لضمان توقيع اتفاقيات توأمة بين
جامعة او اكثر من كل بلد .

المادة الخامسة

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل زيارات وفود الطلبة من اجل التدريب والمشاركة في النشاطات
الثقافية والرياضية ، ويتم الاتفاق على تفاصيل الزيارات بالطرق الرسمية من خلال تبادل
الجامعات للمعلومات عن الانشطة المتميزة في كل منهما ، ليتمكن كل طرف من اختيار الانشطة
التي يرغب في المشاركة فيها .

المادة السادسة

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل زيارات الاداريين لتبادل الخبرات ، ويتم الاتفاق على هذه
الزيارات بالطرق الدبلوماسية .

المادة السابعة

يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل الزيارات العلمية للاساتذة والمحاضرين في جامعات البلدين لتبادل
الخبرة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات العلمية ، ويتفق على العدد والموضوعات بالطرق
الرسمية .

المادة الثامنة

يتبادل الطرفان المتعاقدان زيارات أعضاء هيئات التدريس كباحثين لاجراء البحوث والدراسات
ذات الأهمية المشتركة وخاصة العلمية والتقنية ويتفق على العدد والموضوعات بالطرق الرسمية .

المادة التاسعة

يشجع الطرفان المتعاقدان أساتذة الجامعات في بلديهما على قضاء اجازات التفريغ العلمي في جامعات البلد الاخر .

المادة العاشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان مراكز وعمادات البحث العلمي في البلدين لتكوين فرق بحث مشتركة لبحث القضايا والمشكلات ذات الاهتمام المشترك .

المادة الحادية عشرة

يضع كل من الطرفين المتعاقدين تحت تصرف الاخر منحا ومقاعد دراسية للاستفادة منها حسب القوانين المرعية في بلديهما في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة . ويلتزم كل طرف بشروط القبول المعتمدة في جامعات البلد الاخر .

المادة الثانية عشرة

يعمل الطرفان المتعاقدان على اتاحة الفرصة لتبادل الكتب والمعلومات والوثائق والدراسات والابحاث والمطبوعات ومختصر الاطروحات الصادرة من مختلف المؤسسات التربوية ، اضافة الى البرامج والمواد التعليمية بهدف الاطلاع عليها والاستفادة منها .

المادة الثالثة عشرة

يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجال استكمال الخبرات التعليمية والفنية لكل منهما ، وذلك من خلال توفير المعلمين والمختصين والاساتذة والمحاضرين الاردنيين الذين يحتاجهم الجانب الليبي وفق امكانيات الجانب الاردني عن طريق الاعارة والتعاقد .

المادة الرابعة عشرة

يشجع الجانبان المتعاقدان عقد المؤتمرات والندوات في موضوعات ذات الاهتمام المشترك ، وكذلك المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تقام في كلا البلدين .

المادة الخامسة عشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان جامعاتهما على اقامة برامج اكااديمية مشتركة في الدراسات العليا بما في ذلك الاشراف على الرسائل ومناقشتها .

المادة السادسة عشرة

يشجع الطرفان المتعاقدان اقامة مشروعات مشتركة للتعريب والتأليف والترجمة وتوحيد المصطلحات العلمية وأي مشروعات اخرى بين الجامعات والجامع اللغوية في كلا البلدين والعمل على توفير التمويل المالي اللازم لذلك .

المادة السابعة عشرة

من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية ، يعمل الطرفان المتعاقدان على وضع برنامج تنفيذي يتضمن الخطوات العملية للمهام والأعمال الواردة في احكام النصوص السابقة .

المادة الثامنة عشرة

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها ووفقاً للاجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين ، وتسري لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء نفاذها ، وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر برغبته في تعديلها او إلغائها قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائها .

حررت ووقعت في عمان بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس القوة القانونية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور عزت جرادات

وزير التربية والتعليم

عن الجماهيرية العربية الليبية

الشعبية الاشتراكية العظمى

الدكتور البغدادي المحمودي

أمين اللجنة الشعبية العامة لمساعد لشؤون الخدمات

محكمة العدل

اتفاقية تعاون

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
في مجال التدريب والتكوين المهني

تأكيداً لروابط الأخوة والتعاون بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ورغبة في تطوير التعاون وتنميته في مجال التدريب والتكوين المهني بين البلدين الشقيقين فقد تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى:

يعمل الجانبان على إقامة تعاون وثيق بينهما في مجال التدريب والتكوين المهني يهدف إلى الرفع من مستوى هذا القطاع وتقويته بما يخدم تنمية بلديهما، كما يعملان على تبادل نتائج الخبرة والتقدم في هذا المجال.

المادة الثانية:

- يشمل التعاون في مجال التدريب والتكوين المهني الذي يدخل في إطار هذا الاتفاق مايلي:
- ١- تبادل التشريعات والدراسات والمعلومات المتعلقة بالتدريب والتكوين المهني وتنظيم العمل المهني، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ٢- تبادل المراجع والمطبوعات والمواد التدريبية.

- ٣- تصميم وتطوير مناهج واختبارات التدريب والتكوين المهني.
- ٤- البحث عن مصادر تمويل خارجي للنشاطات المشتركة.
- ٥- تدريب ورفع كفاءة المدربين المهنيين والمرشدين المهنيين (الوجهين المهنيين) في المجالات الفنية والمسلكية.
- ٦- التدريب في مجال السلامة والصحة المهنية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ٧- تبادل المدربين والمكونين المهنيين بين البلدين على سبيل الإعارة وفقاً للأنظمة السارية في البلدين.

المادة الثالثة:

يعمل الجانبان على الاستفادة من الخبرات المتوفرة في كلا البلدين في مختلف مراحل إنجاز المشاريع ذات الصلة بقطاع التدريب والتكوين المهني، وما وصلت إليه تجربة كل منهما في هذا المجال، وتبادل الزيارات الاستطلاعية وإتاحة فرص كل طرف للطرف الآخر الاطلاع على تجربته في مجال التدريب والتكوين المهني.

المادة الرابعة:

يعمل كل جانب على إعلام الجانب الآخر بخطة ومتطلبات الدورات التدريبية التي يعقدها سنوياً، ويهيئ كل جانب الفرصة للطرف الآخر إشراك عدد من المدربين في الدورات التدريبية التي يعقدها.

المادة الخامسة:

يسعى الجانبان لتحقيق أهداف وغايات هذا الاتفاق بالاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة لدى البلدين في إطار التعاون الثنائي.

محفوظ في
مكتبة
الجامعة
الاسلامية
بغداد

المادة السادسة:

من أجل تنفيذ هذه الاتفاقية، يعمل الطرفان على وضع برنامج تنفيذي يتضمن الإجراءات العملية لتنفيذ المهام والأعمال الواردة في أحكام النصوص السابقة من هذه الاتفاقية.

المادة السابعة:

تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها ووفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين، وتسري لمدة خمسة سنوات اعتباراً من تاريخ بدء نفاذها وتجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في تعديلها أو إلغائها قبل ستة أشهر من تاريخ انتهائها.

حررت ووقعت في عمان بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ من نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية	عن الجماهيرية العربية الليبية
عبد الحافظ	الشعبية الاشتراكية العظمى
وزير العمل	الدكتور البغدادي المحمودي
	أمين اللجنة الشعبية العامة المساعد لشؤون الخدمات

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٧٢) بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ المتضمن الموافقة على ما يلي:-

- ١ - اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٢ - اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري والتكلي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بصيغتهما التاليتين.

اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقاً من روابط الأخوة العربية التي تربط بين شعبيهما والعلاقات العريقة القائمة بين بلديهما، ورغبة كل منهما في تطوير ودعم العلاقات التجارية بين البلدين، وتسهيل وتعزيز التبادل التجاري بينهما بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين.

وإيماناً منهما بأهمية تحرير التجارة بينهما في إطار ميثاق جامعة الدول العربية وإحكام ومبادئ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دعا إليها مؤتمر القمة العربية في القاهرة عام ١٩٩٦ وقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٣/١٩؛

وعملاً بنص الفقرة (٩) من المادة الأولى من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقتناعاً منهما بأن اتفاق إقامة منطقة تجارة حرة بينهما سيوفر مناخاً أفضل لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

تعاريف:

لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه ، المعاني المبينة أمامها إلا إذا دل سياق النص على غير ذلك :

١ - الاتفاقية : اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

٢ - الطرفان المتعاقدان : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣ - الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل : الرسوم التي تفرضها الدولة الطرف بمقتضى التعريف الجمركية على السلع المستوردة وكذلك الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل التي تفرضها على السلع المستوردة ولا تخضع لها منتجات الدولة الطرف نفسها ، أيا كان مسمى هذه الرسوم والضرائب .

ولا يدخل في هذا التعريف الرسوم التي يتم تحصيلها مقابل خدمة محددة مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ .

٤ - يقصد بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل تلك المطبقة في البلدين على السلع المستوردة بتاريخ ١/١/١٩٩٨م ضمن النظام المنسق للتعريف الجمركية .

- ٥ - القيود غير الجمركية : التدابير والإجراءات الموجودة أو التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الاستيراد من الطرف الآخر ، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص تراخيص الاستيراد والقيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرضها على الواردات .
- ٦ - السلع : هي السلع الوطنية المنشأ والتي تحقق قيمة مضافة محلية عند إتمام إنتاجها لا تقل عن ٤٠ % .

المادة الثانية

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتحرير التبادل التجاري بينهما وفقاً لحكام هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة

تستهدف هذه الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين المتعاقدين وذلك وفقاً للأسس التالية :

- (أ) تخفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع والمنتجات الوطنية المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين وصولاً إلى الإعفاء الكامل في ١/١/٢٠٠٣م وذلك حسب الجدول التالي:

الأعوام	نسبة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المخفضة
١/١/٢٠٠١	٥٠ %
١/١/٢٠٠٢	٨٠ %
١/١/٢٠٠٣	١٠٠ %

(ب) الإلغاء الكامل والفوري للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع غير المصنعة الزراعية والحيوانية والأسماك والثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين .

(ج) الإلغاء الفوري لكافة القيود غير الجمركية بين الطرفين المتعاقدين إن وجدت وعدم فرض أي قيود جديدة فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

(د) يشترط لاعتبار السلع والمنتجات لأغراض هذه الاتفاقية من منشأ وطني الالتزام بقواعد المنشأ العربية المقررة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي .

(هـ) لا يجوز بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ فرض أية رسوم جمركية جديدة أو رسوم وضرائب أخرى ذات اثر مماثل على السلع ا م والمنتجات المتبادلة بين البلدين وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

(و) يقوم الطرفان عند التوقيع على هذه الاتفاقية بتبادل المستندات الخاصة بتحديد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل المطبقة لديهما فعلاً في ١/١/١٩٩٨م .

(د) إذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل في أي من الطرفين المتعاقدين فإن الرسوم المخفضة ستحل محل الرسوم الواردة في الفقرة (٤) من المادة الأولى كأساس لاحتساب التخفيض المتدرج تجاه سلع الطرف الآخر .

المادة الرابعة

تطبق نصوص هذه الاتفاقية على المنتجات ذات المنشأ الأردني أو الإماراتي المتبادلة مباشرة بين البلدين ، والمرفق بها شهادة منشأ وفقاً لنموذج شهادة المنشأ العربية المقررة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، على أن يتم إصدارها والمصادقة عليها من قبل الجهة الحكومية المختصة وهي وزارة الاقتصاد والتجارة بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وأن يتم إصدارها من قبل غرفة التجارة وغرف الصناعة الأردنية والمصادقة عليها من قبل وزارة الصناعة والتجارة أو أية جهة أخرى تخولها الوزارة بذلك بالمملكة الأردنية الهاشمية .

المادة الخامسة

(١) لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية على المنتجات أو المواد المحظور إدخالها أو تداولها أو استخدامها في أي من البلدين لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية والمتفق عليها في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل من البلدين .

(ب) يطبق الجانبان إجراءات وقوانين الحجر الزراعي والبيطري على السلع الخاضعة لها (الزراعية والحيوانية) وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها والسارية في كل من البلدين ويلتزم كل طرف بإخطار الطرف الآخر بالآخر بالقوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في بلده.

۱۳۳۳

(ج) يراعى الطرفان المتعاقدان أن تكون السلع والمنتجات ذات المنشأ الوطني المصدرة من أي منهما إلى الطرف الآخر مطابقة للمواصفات والمقاييس المعمول بها في بلد الطرف الآخر وفي حالة عدم وجود مواصفة محلية مطابقة يتم الأخذ بالمواصفات والمقاييس المعمول بها عربياً أو دولياً المعتمدة لديهما على أن يتبادل الطرفان القوانين والأنظمة المطبقة في كل منهما والإخطار بأي تعديل يطرأ عليها .

المادة السادسة

يعمل الجانبان على تسهيل دخول شاحنات وبضائع كلا البلدين بما في ذلك العابرة والمتجهة إلى طرف ثالث ، ويلتزم الجانبان بتذليل كافة العقبات والعوائق التي تواجه الشاحنات العائدة لكلا البلدين في أراضي البلد الآخر وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل بينهما .

المادة السابعة

تتم تسوية المدفوعات والصفقات ذات الصلة بتوريد السلع والخدمات بعملة حرة قابلة للتحويل وبأسعار الأسواق العالمية ، ووفقاً للشروط والأحوال المتعارف عليها في التجارة الدولية والأعراف المالية والمصرفية .

المادة الثامنة

يحق لكل من الطرفين أن يطبق إجراءات وقائية طبقاً للأحكام التي نصت عليها اتفاقية الوقاية الملحق لاتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ، التي أسفرت عنها جولة أوروجواي فقط بالنسبة للمنتجات التي يقرر أي من الطرفين أنه تم استيرادها داخل أراضييه بكميات متزايدة سواء بشكل مطلق أو نسبي بالمقارنة بالإنتاج المحلي ، وبحيث تسبب أو تهدد بإلحاق ضرر جسيم للصناعة أو الزراعة المحلية التي تنتج منتجات مماثلة أو منافسة بشكل مباشر لتلك المستوردات من الطرف الآخر ، وذلك طبقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين .

المادة التاسعة

إذا واجه كل من الطرفين المتعاقدين حالة دعم أو إغراق في وارداته من الطرف الآخر فإنه يمكن اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة مثل هذه الحالات وفقاً للقوانين والتشريعات المطبقة في كل من البلدين ، مع إخطار الطرف الآخر بها بما لا يتعارض مع أحكام اتفاقية الدعم والرسوم التعويضية وإجراءات مكافحة الإغراق الملحقان باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية .

المادة العاشرة

يوفر الطرفان الحماية الكافية والفعالة وغير التمييزية وتطبيقها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتجارية والصناعية ، بما في ذلك تسجيل الاختراعات والعلامات التجارية والتصميم الصناعي وكذلك حماية الأعمال الأدبية والفنية والبرمجيات طبقاً للقوانين والأنظمة المطبقة لديهما وفي إطار أحكام وقواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

المادة الحادية عشرة

- (١) لأغراض متابعة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ومعالجة المشاكل التي قد تثار أثناء التنفيذ تنشأ لجنة تجارية مشتركة برئاسة الوزيرين المختصين في البلدين أو من ينيبانهما، تضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات والجهات المعنية في كلا البلدين .
- (ب) يحق لكل طرف طلب عقد اجتماع للجنة المذكورة كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ويعقد الاجتماع بالتناوب في البلدين .
- (ج) تتولى اللجنة المشتركة المهام التالية بصفة خاصة :
- (١) متابعة تنفيذ التزامات الطرفين الخاصة بتحرير التبادل التجاري بين البلدين من القيود غير الجمركية ومن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لبنود هذه الاتفاقية .
- (٢) دراسة الطلبات التي يقدمها أحد الطرفين من أجل اقتراح توسيع مجالات هذه الاتفاقية .
- (٣) دراسة الإجراءات التي يتخذها أي من الطرفين في تطبيق التدابير الوقائية طبقاً للمواد الثامنة والتاسعة والعاشرة لأجل رفع تطبيق هذه الإجراءات بأسرع وقت ممكن .
- (٤) تسوية النزاعات التي تطرأ بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، والمعاملات التي تتم في إطارها .
- (د) تتبثق عن اللجنة المشتركة لجنة فنية على مستوى الخبراء من كلا البلدين تنظر في الموضوعات التي تفوضها بها اللجنة المشتركة .

المادة الثانية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد شهر من تاريخ تبادل آخر إخطار بتملم الإجراءات القانونية اللازمة وفقاً للتشريعات المعمول بها في كلا البلدين المتعاقدين .

المادة الثالثة عشرة

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر ، كتابة وعبر القنوات الدبلوماسية ، برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر من تاريخ الإنهاء .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية في مدينة عمان يوم الأحد الموافق ١٧/صفر/١٤٢١ هجرية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ ميلادية من نسختين أصليتين .

عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة
لهاهم بن سلطان القاسمي
وزير الاقتصاد والتجارة

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور محمد الحلايقة
وزير الصناعة والتجارة

هذه من الأصل

اتفاق

للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة رغبة
منهما في تقوية أواصر الصداقة بينهما وتعزيز وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري
والتقني بين بلديهما الشقيقتين على أساس من المصالح والمنافع المتبادلة وتأمين الظروف الملائمة
لتشجيع الاستثمارات بين البلدين، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

يشجع الطرفان المتعاقدان حرية تصدير واستيراد المنتجات الزراعية والصناعية
ومنتجات الثروات الحيوانية والثروات الطبيعية ذات المنشأ المحلي من وإلى الطرف الآخر على
الآ تكون من المنتجات التي تقضي الأنظمة المحلية بحظر استيرادها وتصديرها كما يسعى
الطرفان لتقديم كافة التسهيلات الممكنة لدعم حركة الاستيراد والتصدير بين البلدين.

المادة الثانية

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع نقل البضائع المتداولة بينهما بواسطة وسائل النقل
العائدة لكل منهما كلما أمكن ذلك.

المادة الثالثة

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون بين مؤسساتهما وهيئاتهما الحكومية والخاصة ذات
الطابع التقني وتبادل الخبراء والفنيين من رعاياهما لتقديم المساعدات ذات الطابع التقني، كما
يعمل الطرفان المتعاقدان على إتاحة الفرصة لرعاياهما للتدريب والتأهيل في المجالات
الاقتصادية والفنية ويعملان على تنسيق الجهود في مجالات البحث والدراسات الاقتصادية
والتقنية.

المادة الرابعة

- أ- يشجع الطرفان المتعاقدان لانتقال رؤوس الأموال في بلديهما مع مراعاة أحكام الاتفاقية
الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- ب- لا يحق لأي من الطرفين المتعاقدين نزع ملكية الاستثمارات العائدة للطرف الآخر أو
رعاياه المستثمرة داخل حدود بلده إلا لقاء تعويض عادل وعاجل وبنفس العملة التي ورد
بها رأس المال المستثمر أصلاً.
- ج- تمنح رؤوس الأموال التي يوظفها أحد الطرفين المتعاقدين أو رعاياه في بلد الطرف
الأخر كافة الحقوق والامتيازات والتسهيلات والضمانات التي نصت عليها الاتفاقية
الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية والتي عقدت في نطاق جامعة
الدول العربية.
- د- يضمن كل من الطرفين المتعاقدين للأشخاص الطبيعيين والمعنويين من رعايا الطرف
الأخر المستثمرين في بلاده حرية تحويل الفوائد والأرباح السنوية الصافية، وكذلك إعادة
تحويل رأس المال وبندفس العملة التي ورد بها أصلاً لأغراض الاستثمار.
- هـ- يطبق على كل نزاع يتعلق بالاستثمارات العائدة لكل من الطرفين المتعاقدين أو مواطنيهم
أحكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.
- و- لتحقيق هذا يتم عقد اتفاقيات لمنع ازدواج الضريبي وحماية وضمان وتشجيع
الاستثمارات بين البلدين.

محفوظ
في
مكتبة
البرلمان

المادة الخامسة

- أ- لتشجيع المشاريع الصناعية والعمرانية والسياحية في كل من البلدين يتخذ الطرفان المتعاقدان كافة التسهيلات لإنشاء شركات ومؤسسات مشتركة تزاوِل نشاطها في مختلف الميادين الاقتصادية في كل منهما والتي يتولاها القطاع الخاص في كلا البلدين.
- ب- يسمح لهذه المشروعات بحرية تصدير منتجاتها وتحديد أسعارها ويتبادل الطرفان المتعاقدان عند الضرورة قوائم بالسلع الخاضعة لرخص التصدير والتصدير.

المادة السادسة

لأغراض هذا الاتفاق تتم المعاملات بعملة حرة قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

المادة السابعة

يعمل كل من الطرفين المتعاقدين على الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تقام لدى الطرف الآخر، كما يسمح كل منهما للطرف الآخر بإقامة المعارض... في أراضيها ويقدم له التسهيلات اللازمة لتحقيق ذلك في حدود القوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرفين.

المادة الثامنة

تشكل لجنة مشتركة من ممثلي الطرفين لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق وضمان حسن تنفيذه، وتتولى بوجه خاص تقديم التوصيات فيما يتعلق بوسائل معالجة الصعوبات التي تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق وطرق تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل عمليات التبادل التجاري بين البلدين، وتعد اللجنة مرة على الأقل كل عام وبالتناوب في عاصمة كل من الدولتين وتحدد في كل اجتماع تاريخ اجتماعها التالي.

المادة التاسعة

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه لمدة خمس سنوات تجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائه بإخطار خطي لا تقل مدته عن ستة أشهر على أن تطبق أحكام هذا الاتفاق على الإستثمارات التي نشأت خلال العمل به إلى أن يتم تصفية الحقوق المتعلقة بها خلال المدة اللازمة لتصفيتها والتي يتفق عليها الطرفان المتعاقدان.

وقع هذا الاتفاق في مدينة عمان يوم الأحد الموافق ١٧/١٢/١٤٢١ هجرية بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ ميلادية من نسختين أصليتين باللغة العربية ويحتفظ كل طرف بأحدهما.

عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة
فاهم بن سلطان القاسمي
وزير الاقتصاد والتجارة

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور محمد الحلايقة
وزير الصناعة والتجارة

التعريفات الجمركية

١ - بناء على التيسيب المشترك من كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وعطوفة مدير عام دائرة الجمارك، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته الموافقة على إجراء التعديل التالي على جداول التعريفات الجمركية كما هو مبين تالياً :-

التيسيب

١ - استناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة رقم (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ، ننسب إجراء التعديل التالي على جداول التعريفات الجمركية والمبين بالجدول أدناه :

رقم النظام التسلسلي	بيان الأصناف	وحدة الاستيفاء	فئة الرسم الأساسي المقرر	فئة الرسم (M.F.N)
8543.896	--- أجهزة حل رموز للشفرة (Decoder) تعمل بالارتباط مع أجهزة الاستقبال عبر الأقمار الصناعية	القيمة	مفاعة	مفاعة

٢ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الدكتور خالد الوزني
مدير عام الجمارك
واصف عازر
وزير الصناعة والتجارة
الدكتور ميشيل ماركو
وزير المالية

٢ - بناء على التيسيب المشترك من كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وعطوفة مدير عام دائرة الجمارك، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٣ بالاستناد لأحكام المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته الموافقة على إجراء التعديل التالي على جداول التعريفات الجمركية كما هو مبين تالياً :-

التيسيب

١ - استناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة رقم (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ، ننسب إجراء التعديلات التالية على جداول التعريفات الجمركية والمبين بالجدول أدناه :-

رقم النظام التسلسلي	بيان الأصناف	وحدة الاستيفاء	فئة الرسم الأساسي المقرر	فئة الرسم (M.F.N)
3822.00	كواشف على حوامل وكواشف محضرة وان كانت على حوامل للتشخيص او للمختبرات عدا اصناف البلود 30.02 او 30.06	القيمة	مفاعة	مفاعة
3822.001	--- اشربة لفحص تركيز الجلوكوز	القيمة	10%	10%
3822.009	--- غيرها			

٢ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

الدكتور خالد الوزني
مدير عام الجمارك
واصف عازر
وزير الصناعة والتجارة
الدكتور ميشيل ماركو
وزير المالية

هذا نص الفصل

٣ - بناءً على التشبيب المشترك من كل من معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وعطوفة مدير عام دائرة الجمارك، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٠ بالاستناد لأحكام المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته - المرفقة على إجراء تعديل على البنديين أرقام (٢٠١) من الفقرة (ب) من الملاحظة المحلية رقم (١١) للفصل (٨٧) في جداول التعريفية الجمركية بالشكل التالي :-

مكتبة

١ - استناداً للصلاحيات المخولة إلينا بموجب المادة (١٤) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ ، ننسب بإجراء تعديل على البلدين أرقام (٢ ، ١) من الفقرة (ب) من الملاحظة المحلية رقم (١) للفصل (٨٧) في جداول التعريف الجمركية لتصبح كما يلي : -

١ - السيارة غير المستعملة :

يُنزل (١٠ ٪) من هذه القيمة لكل من السنة الأولى والسنة الثانية التي تسبق سنة
الصنع و (٥ ٪) لكل سنة من السنوات الثلاث التي تسبقها وبشكل تراكمي ،

٢ - السيارة المستعملة :

يُنزل (١٥%) عن نسبة الاستعمال الأولى و (١٠%) للسنتين الثانية و الثالثة و (٥%) للسنتين الرابعة والخامسة وبشكل تراكمي .

٣ - يقتصر التنزيل في القيمة لكلتا الحالتين لخمس سنوات فقط ،

٤ - و يستثنى من ذلك :

أ - السيارات الموجودة داخل المناطق الحرة الأردنية بموجب طلبات إيداع أصولية
شريطة أن يكون تاريخ ايداعها قبل تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية
ب- السيارات التي تم شراؤها وشحنها إلى المملكة بموجب بوالص شحن أصولية
قبل تاريخ نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية
حيث يطبق بشأنها ما يلي:-

أ - السيارة غير المستعملة:

يُنْزَل (١٠%) من هذه القيمة للسنة الأولى التي تسبق سنة الصنع و (٥%) لكل سنة من السنوات الست التي تسبقها و (١%) لكل سنة من السنوات التي تسبق السنوات السبع الأولى ، وبشكل تراكمي.

ب - السيارة المستعملة:

يُؤزل (١٥%) عن كل سنة استعمال لأول سنتين و (١٠%) للسنة الثالثة و (٥%) عن كل سنة من السنوات الأربع التي تسبقها و (١%) لكل سنة تسبق السنوات السبع الأولى ويشكل تراكمي.

٥ - تعتبر السيارة مستعملة إذا مضى على ترخيصها وتسجيلها أكثر من سنة أشهر في البلد الذي تم استيرادها منه ، واستعملت لمسافة لا تقل عن (١٠.٠٠٠) كم .

٢ - يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

الدكتور خالد الوزني
مدير عام الجمارك

واصف عازر
وزير الصناعة والتجارة

الدكتور ميشيل مارتو
وزير المالية

حکایت از ابن ابی عمیر

شمول عدد من المهن بأحكام

قانون تنظيم العمل المهني رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩

• قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٢ - بالاستناد لأحكام المادة (٣) من قانون تنظيم العمل المهني رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩ - الموافقة على شمول المهن التالية بأحكام قانون تنظيم العمل المهني رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٩.

أ- من قيادة وسيارة المركبات والآليات :

ب- من النجارة والزخرفة (الديكور)

٠١ سيارة المركبات الخفيفة

٠١ نجارة الاثاث

٠٢ دراجة الممرات

٠٢ نجارة الابنية

٠٣ سيارة المرافقة والشاحنات

٠٣ تنجيد الاثاث والسنانير

٠٤ سيارة نظام المبردولييك

٠٤ الزخرفة

٠٥ سيارة البات الطرق

٠٦ سيارة الآلات الزراعية

٠٥ الجبس

٠٧ سيارة محركات الديزل الثابتة

٠٦ الزجاج والمرابيا

٠٨ مداهه الهياكل (اجسام المركبات)

٠٩ دجان المركبات

٠٧ الدهان

٠١٠ تنجيد المركبات

٠٨ تركيب السنانير والاسقف والارضيات

ج- من الملائكة والتجميل

تعليمات خطط أخذ العينات للمواد الغذائية المستوردة

صادرة عن مجلس ادارة الغداء بجلسته رقم (٩٩) تاريخ ٢٠٠٠/٦/٨

تختص هذه التعليمات بتحديد حجم العينات وطرق أخذها من إرساليات المواد الغذائية المستوردة لغايات الفحوص المخبرية الخاصة بالصلاحيه للاستهلاك البشري .

(١) تعريف المصطلحات المستخدمة في هذه التعليمات

١/ لجنة أخذ العينات :-

هي اللجنة الفنية المشكلة في المراكز الجمركية والمكونة من مندوبين عن وزارة الصحة ووزارة الزراعة ومؤسسة المواصفات والمقاييس ودائرة الجمارك وعن أي جهة رسمية أخرى ذات علاقة إن لزم ذلك .

٢/ آلية عمل لجنة أخذ العينات :-

- تؤخذ العينات في المركز الجمركي من قبل لجنة أخذ العينات بأغلبية الاعضاء على أن يكون مندوب وزارة الصحة أحدهم وبحضور صاحب العلاقة أو مندوباً عنه .

- يجب أن يكون صاحب الإرسالية أو مندوباً عنه حاضراً عند الكشف على الإرسالية وأخذ العينات منها ، ويؤخذ توقيعه مع توقيع أعضاء لجنة أخذ العينات على متن مشروعات اللجنة .

- يجب أن تدون لجنة أخذ العينات جميع الملاحظات التي تراها حول الإرسالية وكيفية جمع العينات وحجمها .

- يجب إنجاز عملية جمع ونقل العينات بطريقة تضمن الحفاظ على العينة في نفس الظروف التي كانت بها قبل أخذها ، وبحيث لا تؤثر على احتمالات قبول أو رفض الإرسالية التي أخذت منها العينة.

هكاز من النجول

٣/أ العينة الممثلة:-

هي المقدار الذي يؤخذ من المادة الغذائية بطريقة عشوائية بحيث يمثل نوعية وخصائص كمية الغذاء المطلوب اتخاذ قرار بشأنه وحسب هذه التعليمات .

٤/أ الإرسالية :-

هي كمية المادة الغذائية التي تصل للمركز الجمركي والمنظم بها معاملة جمركية أو إذن تسليم أو بوليصة واحدة .

٥/أ التشغيل أو الدفعة:-

هي كمية محددة من المادة الغذائية الواردة ضمن الإرسالية ذات الصنف الواحد والعلامة التجارية الواحدة وتحمل رقم تشغيله و/أو تاريخ إنتاج واحد أو أكثر تحت ظروف متشابهة .

٦/أ الطرود :-

هي صناديق أو كراتين أو شلالات أو صفائح معدنية أو براميل الصنف ذاته أحد فسي الإرسالية.

٧/أ الوحدة أو العبوة :-

هي أصغر قطعة داخل الطرد تحمل بطاقة بيان حسب تعليمات المواصفة القياسية الأردنية تبين جميع المعلومات اللازمة عن الصنف (كالعبوة ، العلبة ، المرطبان ، الخ.....)

(ب) ملاحظات حول طريقة أخذ العينات .

ب/١ تقوم اللجنة بأخذ العينات من المواد الغذائية التي لا تحتاج إلى ظروف خاصة لسحبها في موقع الإرسالية في المركز الجمركي .

ب/٢ في حالة عينات المواد الغذائية التي تحتاج لظروف خاصة لسحبها ، تؤخذ العينات في غرفة مخصصة لهذا الغرض في المركز الجمركي وباستخدام الأدوات المناسبة لذلك .

وفي حالة عدم توفر المكان والأدوات اللازمة ، ترسل وحدات العينة كاملة لمختبرات وزارة الصحة لأخذ العينات اللازمة منها وإعادة ما تبقى منها إلى أصحابها .

ب/٣ في حالة طرود المواد الغذائية المعقمة " مثل براميل مركّزات العصير ومركّزات المشروبات الغازية المعقمة ، ومركّزات المضافات الغذائية وغيرها " ، تقوم لجنة أخذ العينات باختيار الطرود وتضع عليها علامة مع ختم أعضاء اللجنة وتسلم لأصحاب العلاقة ويرسل كتاب من رئيس المركز الجمركي لمدير الصحة الذي يقع المصنع في منطقته اختصاصه للايعاز بسحب العينات في المصنع من قبل مندوبي مديرية الصحة وبحيث تأخذ العينات من الطرود التي اختارتها لجنة أخذ العينات في المركز الجمركي قبل التصنيع مباشرة مع السماح للمؤسسة الغذائية باستخدام الطرود التي أخذت منها العينات في التصنيع الغذائي والتخفظ على الكمية المنتجة من قبل مديرية الصحة لحين ظهور نتائج الفحص المخبري .

ب/٤ لدى جمع العينات ، تؤخذ بعين الاعتبار رقم التشغيل وتاريخ الإنتاج أو الحصاد بحيث تؤخذ هذه العينات من كل تشغيل وتاريخ إنتاج أو حصاد بشكل مستقل .

ب/٥ في حالة أن جميع طرود أو عبوات الإرسالية متجانسة ظاهرياً وبلا عيوب ، تأخذ العينات حسب التعليمات والجدول المرفقة .

وفي حالة وجود اختلافات ظاهرية على طرود أو عبوات الإرسالية من الخارج (كالبلل ، الصدا ، الانتفاخ ، الانبعاج ، السيلان ، التلوث أو نزع الرقعة الخ) تفرز وحدات الإرسالية إلى مجموعات متجانسة ظاهرياً وتأخذ عينات مستقلة من كل مجموعة ويبين على نموذج إرسال العينات للفحص المخبري ملاحظات لجنة أخذ العينات حول العيوب الظاهرية للكمية التي تمثلها العينات .

ب/٦ في حالة أخذ العينات من المواد الغذائية السائبة (كالحبوب والبقوليات ، الأعشاب الجافة ، التمور الخ) يجب أن لا يقل وزن وحدة العينة من كل موقع لأخذ العينات عن ٢٠٠ غرام باستثناء الجميد حسب الجدول الخاص به .

ب/٧

• بخصوص إرساليات المواد الغذائية المبردة والمجمدة ، تقوم لجنة أخذ العينات بالتأكد من أن درجة حفظ الأغذية المبردة والمجمدة أثناء النقل كانت مطابقة لتعليمات وزارة الصحة . ولدى إرسال العينات للفحص المخبري يجب تدوين ملاحظات الفحص الظاهري للإرسالية (مثل وجود رائحة كريهة داخل واسطة النقل ، وجود سائل انفصالي مدمم داخل الطرود ، وجود تمزق بالكراتين الخ) على نموذج طلب الفحص المخبري للعينات .

• عينات الأغذية المبردة تأخذ وتوضع مباشرة في صندوق العزل المبرد (Ice Box) وترسل إلى المختبرات بأسرع وقت ممكن .

• في حالة عدم إمكانية أخذ أجزاء من وحدات إرسالية المادة الغذائية المجمدة في المركز الجمركي كعينات للفحص المخبري ترسل وحدات كاملة من هذه المادة الغذائية إلى المختبرات لفحصها .

• في حالة توفر الإمكانية لأخذ أجزاء من وحدات إرسالية المادة الغذائية المجمدة ، يتم إتباع الخطوات التالية .

- ترسل وحدات العينة إلى غرفة تحضير العينات في المركز الجمركي لأخذ الأجزاء المطلوبة كعينات وبحيث لا تتجاوز درجة حرارة الغرفة +١٠ مئوية

- يؤخذ بواسطة أدوات معقمة قطعة من كل وحدة بطول ٢٠ سنتيمتر وعرض ٢٠ سنتيمتر وبارتفاع الوحدة "القالب" وتوضع مباشرة في عبوة معقمة تغلق وتحفظ في صندوق العزل المبرد "Ice Box" وترسل إلى المختبر فوراً .

ب/٨ تقوم لجنة أخذ العينات بأخذ العينة حسب الجدول الواردة في التعليمات وتحرز أصولياً ضمن طرود تحمل معلومات الإرسالية كاملة ويوقع عليها من قبل لجنة أخذ العينات وتختتم بالختم الرسمي ، وترسل بكتاب رسمي إلى مختبرات وزارة الصحة لفحصها وبيان مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري .

ب/٩ يقوم الفني المختص في المختبر بتقسيم العينة إلى قسمين مناصفة ، بحيث يتم فحص القسم الأول للصلاحية للاستهلاك البشري ويتم تحرير القسم الثاني حسب الأصول ويحتفظ به داخل المختبر بشكل يضمن الحفاظ على خصائصه الأصلية .

ب/١٠ يتم الاحتفاظ بالنصف الثاني من العينة لمدة ٤ أسابيع في المختبر وذلك للعينات التي ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري .

(ج) توضيب وإرسال واستلام العينات

- ١/ج ترفق العينات بكتاب يبين كافة البيانات المتعلقة بالعينة وتاريخ الإنتاج والانتهاج ومصدر العينة وبلد المنشأ وأسماء وتوقيعات اللجنة التي أخذت العينة .
- ٢/ج ترسل العينات ضاءن أو عمية أو مغلفات أو أكياس محكمة الإغلاق ومختومة بالخاتم الرسمي وتوقيعات لجنة أخذ العينات وبطريقة تحول دون التلاعب بالعينة
- ٣/ج عينات المواد الغذائية المبردة والمجمدة توضع في أوعية خاصة تحفظها على درجة الحرارة المقررة لنوع المادة الغذائية وتسلم إلى المختبر في نفس اليوم الذي أخذت به من الإرسالية وبأسرع وقت ممكن .
- ٤/ج يستلم المختبر عينات المواد الغذائية خلال أوقات الدوام الرسمي .
- ٥/ج يعطي المختبر ناقل العينة أشعاراً باستلامها يبين فيه تاريخ وساعة استلام العينة وكميتها واسم وتوقيع المستلم .

(د) إعادة الفحص

في حالة الاعتراض من قبل صاحب العلاقة على نتيجة الفحص المخبري لعينات المادة الغذائية يتم النظر في إمكانية إعادة الفحص ضمن إطار ما يلي :-

١/د يقدم المعارض على نتيجة الفحص المخبري طلباً خطياً إلى مديرية صحة الغذاء لإعادة الفحص مبيناً فيه مبررات الاعتراض .

٢/د تنتظر لجنة من مديرية صحة الغذاء في الاعتراض المقدم وتقرر الموافقة على إعادة الفحص أو عدم الموافقة على إعادة الفحص بناءً على معايير يضعها الفنيون في مديرية صحة الغذاء لضمان موضوعية القرار ، وفي حال وجود تباين في الآراء حول قرار الموافقة على إعادة الفحص أو عدم الموافقة ، يرفع طلب إعادة الفحص وآراء الفنيين في مديرية صحة الغذاء إلى مجلس إدارة الغذاء لدراسته وإصدار القرار المناسب بخصوصه .

٣/د تقتصر إعادة الفحص على نصف العينة المحرزة والمحافظة لدى المختبر ولا يعاد أخذ عينات جديدة من الإرسالية .

٤/د يتم استيفاء أجور مقابل إعادة الفحص من صاحب العلاقة بحيث تشمل هذه الرسوم تكاليف الفحوص المخبرية .

حجم العينة وطرق جمعها للحبوب والحبوب المطحونة
الموجودة داخل عتابر البواخر أو الشاحنات أو
مستودعات التخزين والصوامع بشكل سائب

(أ) جمع العينات من عتابر البواخر والصوامع

١- تؤخذ العينات بينما المنتج في حركة أثناء التفريغ في الصوامع أو الشاحنات ، وعلى فترات تعتمد على سرعة تدفق المنتج بحيث يكون عدد العينات حسب المقرر في هذه التعليمات و يفضل استعمال الجهاز المسمى Spout Sampler حيث يوضع بطريقة يكون فيها منحنى التدفق بزاوية ٣٥ درجة أو أكثر وبحيث لا ينتج عن هذه العملية تحطم لحبات القمح أو غيرها من الحبوب ويجب مراعاة أن تؤخذ العينات من المقطع العرضي للمنتج المتدفق.

٢- تؤخذ عينات مستقلة من كل عتبر من عتابر الباخرة أو صومعة للتخزين

٣- تؤخذ عينة واحدة لكل ٥٠٠٠ كيلو غرام وبحيث لا يقل وزن العينة عن ٤٠٠ غرام

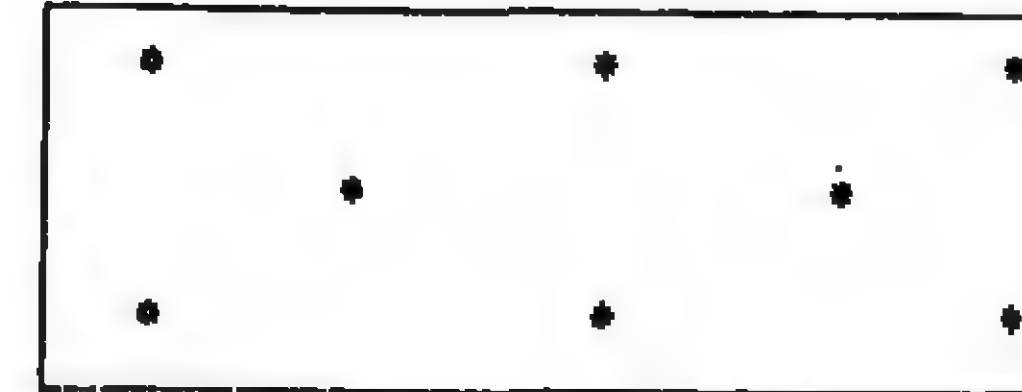
٤- تخطط العينات جيداً في عينة تركيبية Bulk Sample تمثل كمية الحبوب في العتبر الواحد ويؤخذ منها عينة لا يقل وزنها عن ٥ كيلو غرام واحد ولا يزيد عن ١٠ كيلو غرام حسب حجم الإرسالية .

(ب) جمع العينات من مستودعات التخزين.

- * تؤخذ العينات بواسطة جهاز يسمى Cylindrical Sampler ومن كامل عمق طبقة الحبوب إن توفر ذلك الجهاز .
- * في حالة عدم توفر الجهاز المشار إليه ، تعتمد طريقة أخذ العينة على ظروف وتفاصيل التخزين وبحيث تؤخذ عينات من الطبقات السطحية والوسطية والعميقة.
- * تؤخذ عينة واحدة لكل ٥٠٠٠ كيلو غرام وبحيث لا يقل وزن العينة عن ٤٠٠ غرام .
- * تخطط العينات جيداً في عينة تركيبية Bulk Sample تمثل الحبوب في المستودع الواحد تؤخذ منها عينة لا يقل وزنها عن ٥ كيلو غرام واحد ولا يزيد عن ١٠ كيلو غرام .

(ج) جمع العينات من الشاحنات

- ١- تأخذ ٨ عينات بوزن ٤٠٠ غرام لكل منها من ٨ مواقع من الوسط ومن مواقع تبعد ٥٠ سنتيمتر عن الجوانب كما في الشكل التالي:-



- ٢- تدمج العينات وتخلط جيداً في عينة تركيبيّة Bulk Sample تمثل كمية الحبوب في الشاحنة الواحدة وتؤخذ منها عينة لا يقل وزنها عن ٥ كيلو غرام واحد ولا يزيد عن ١٠ كيلو غرام حسب الإرسالية

- (٣) على صاحب العلاقة تخزين كميات الحبوب التي تمثلها كل إرسالية بشكل مستقل بحيث يمكن تحديدها فيما بعد إذا دعت الحاجة لذلك .

(د) في حالة أن نتيجة الفحص المخبري للعينات التي أخذت من الشاحنات أو عابري الباخرة بينت عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري وتغذر تحديد الكميات التي تمثلها هذه العينات بسبب تخزين محتوى العنابر أو الشاحنات بطريقة تحول دون ذلك ، يتم أخذ عينات موسعة من هذه الكميات حسب تعليمات إعادة الفحص في البند (د) وتعتمد نتيجة فحص هذه العينات لغايات التخليص أو عدم التخليص عليها .

(هـ) ملاحظات إرشادية حول الفحص الظاهري لعينات الحبوب والحبوب المطحونة للتحرري عن الحشرات المختبئة

- توجد الحشرات الكبيرة عادة في الأماكن القريبة من السطح بقرب النقاط المعرضة للتهوية .
- للفتيش عن الحشرات الأصغر مثل السوس genus Sitophilus تؤخذ العينات من الأعماق القليلة "٢- ٣" متر أسفل السطح
- عندما تكون درجة حرارة الجو فوق الحبوب أعلى من ١٥ درجة مئوية ، يجب أخذ العينة بعمق ١٠ سنتيمتر من السطح .
- عندما تكون درجة حرارة الجو فوق الحبوب ١٥ درجة مئوية أو أقل ، تؤخذ العينة بعمق ٢٥ سنتيمتر .
- يجب أن لا يقل حجم العينة عن "١" كيلو غرام .

حجم العينة وطرق جمعها للزيوت النباتية والحيوانية الموجودة بشكل سائب في تنكات او شاحنات او من خلال أنابيب

لأخذ عينات الزيوت والدهون فإن أنسب مادة تستعمل هي الفولاذ غير القابل للصدأ Stainless Steel، ويستعمل الألمنيوم فقط في حالة أن درجة حموضة الزيت منخفضة ولكن لا يستعمل للحفظ. كذلك يجب عدم استعمال النحاس والبلاستيك. وفي حالة إذا كان التسخين ضرورياً لتسهيل عملية أخذ العينات، فمن المهم أن لا ترتفع درجة حرارة الزيوت عن الحدود الواردة في الملحق ١٠.

أخذ العينات من التنكات على شكل سلندرات عمودية

* قبل البدء بأخذ العينات من الضروري أن يكون المنتج متجانساً وبشكل سائل. تؤخذ عينات للتأكد أن الزيت متجانس وإذا لم تستعمل الحرارة لجعله متجانساً لأي سبب فيمكن استعمال غاز النيتروجين "عن طريق النفخ".

* يجب أخذ العينات من كل تنك بشكل مستقل، وبحيث لا يقل حجم العينة الواحدة عن لتر واحد.

* في حالة تعذر الحصول على منتج متجانس داخل التنك، تؤخذ العينات من عدة مواقع على كل عمق ٣٠ سنتيمتر من الأعلى للأفضل أي على عمق ٣٠ سم، ٦٠ سم، ٩٠ سم، الخ حتى الوصول إلى القاع. وبعد ذلك تخلط العينات لإعطاء عينتين، واحدة من الزيت الصافي Clear oil والثانية من الطبقة الفاصلة.

* في حالة أن الزيت متجانس تؤخذ العينات من الأعلى، الوسط والأسفل وعلى الأعماق التالية:-

١. العينة من الأعلى تؤخذ على مستوى ١٠/١ العمق الكلي من السطح
٢. العينة من الوسط تؤخذ على مستوى ٢/١ العمق الكلي من السطح
٣. العينة من الأسفل تؤخذ على مستوى ١٠/٩ العمق الكلي من السطح

* تحضر العينة التركيبية Bulk Sample بخلط جزء من العينة العلوية ومن العينة السفلية وثلاث أجزاء من العينة من الوسط.

أخذ العينات من تنكات الشاحنات والسيارات والتنكات على شكل سلندرات أفقية.

* تؤخذ العينات بالسرعة الممكنة بعد تعبئة هذه التنكات مباشرة وقبل حصول أي ترسب أو تكون أي طبقة.

* إذا لم تتوفر الإمكانية لأخذ العينة مباشرة بعد التعبئة، تجعل محتويات التنك متجانسة بنفخ غاز النيتروجين أو بالتسخين.

* يكون عدد العينات ومستويات أخذها وحجم كل منها كما في البند السابق الخاص بأخذ العينات من التنكات على شكل سلندرات عمودية.

* تستعمل في أخذ العينات الأدوات الموضحة في ملحق ب "Annex B" شكل B.1, B.2, B.3

ملحق (١)

Annex A
(informative)

Temperature limits

Table A.1 shows the ranges of temperature (based upon recommendations of the International Association of Seed Crushers and abridged from its tables) which should be maintained when increments are being taken.

The maximum temperatures recommended in Table A.1 may be exceeded by 5 °C in order to facilitate handling, but only if agreed by the parties concerned and if the temperature is given in the sampling report.

NOTE 10 The temperatures may need to be modified according to local climatic conditions; e.g. in a hot climate the ambient temperature may be above the maximum given in Table A.1.

In general, a bulk quantity of fat should be held at a temperature of 5 °C to 15 °C above its clear point. It should not be heated to a temperature higher than this as its properties may be changed, for example by oxidation.

Overheating of samples obtained from the bulk quantity should also be avoided.

If fats are held at too low a temperature, however, crystals may form and settle, causing inhomogeneity.

Table A.1 — Temperature limits

Product	Temperature, °C	
	min	max
Castor oil	30	35
Coconut oil	40	45
Coconut fatty acids	45	48
Cottonseed oil	20	25
Distilled fatty acids	45	48
Fish oil	30	35
Grease	50	55
Groundnut oil	20	25
Illipe	50	55
Lard	50	55
Linseed oil	ambient	20
Maize oil	ambient	20
Oilseed oil	35	38
Oleo margarine	50	55
Oleo stearine	60	65
Olive oil	ambient	20
Palm acid oil	67	72
Palm fatty acid distillate	67	72
Palm kernel oil	40	45
Palm oil	50	55
Palm oleine	32	35
Palm stearine	60	65
Rapeseed oil	ambient	20
Safflower oil	ambient	20
Sesame oil	ambient	20
Sheanut butter	50	55
Soya acid oil (fatty)	45	50
Soyabean oil	20	25
Sunflowerseed oil	ambient	20
Sun/soya acid oil (fatty)	49	55
Tallow	55	60
Teaseed oil	ambient	20
Tung oil	20	25

أخذ العينات من أنابيب خلال حركة الزيت

هذه الطريقة تستعمل فقط إذا كان الدهن أو الزيت في حالة سائلة، وتؤخذ العينات من السيل المتدفق من الزيت على فترات منتظمة أثناء عملية التفريغ.

أخذ العينات من تراكبات السفن

في هذه الحالة، من الأسهل أخذ العينات أثناء الحركة خلال عملية تفريغ الزيت كما في البند السابق

ملاحظة: - لقد اعتمدت المواصفة القياسية الأردنية رقم ١٩٩٨/٥ والخاصة بطرق أخذ عينات الزيوت والدهون، المواصفة القياسية الدولية رقم 1991/5555 والخاصة بهذا الموضوع.

إن التعليمات الواردة في الصفحات ١٢-١٤ هي مجرد تبسيط وتلخيص وترجمة لأهم ما جاء في المواصفة القياسية الدولية رقم 1991/0000، وفي حالة الحاجة للحصول على تفاصيل أخذ العينات يجب الرجوع إلى هذه المواصفة والتي تعتبر بمثابة مواصفة قياسية أردنية.

B.2 Weighted cage for sample bottle

The weighted cage (see figure B.2) is designed to contain a standard glass sample bottle (of capacity about 500 ml) and is suitable for sampling at varying depths in all sizes of tanks. It consists of a weighted base to which are attached three vertical straps with a retaining band at their upper end. Two of the

straps are angled and to these is fixed a wire loop with a ring at the apex.

Also attached to these straps is a wire loop which is secured to the third strap to retain the bottle in the cage. A cord passes through the ring of the wire loop and is attached to a cork fitting the neck of the bottle.

The sampler is operated in the same way as the weighted can (see B.1).

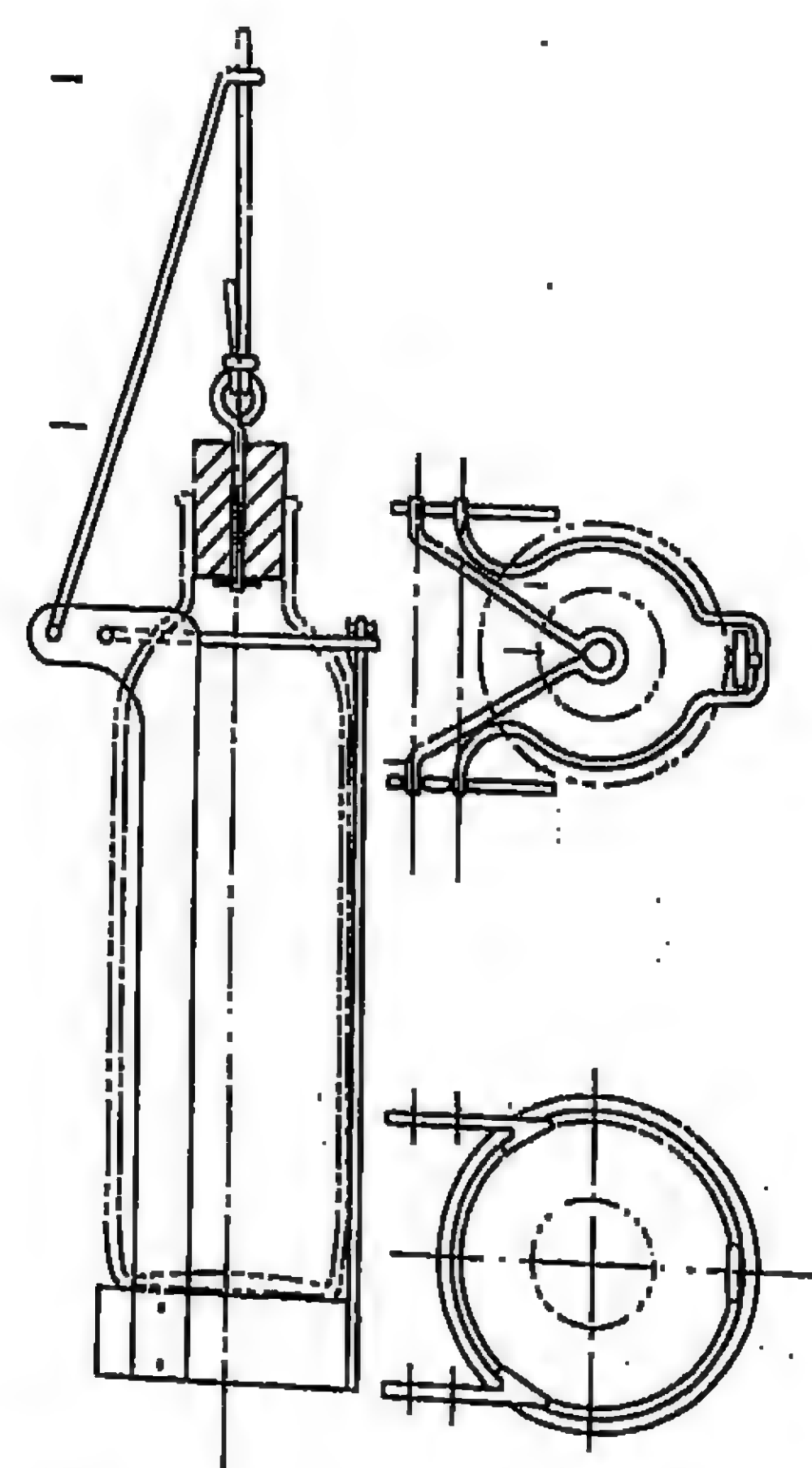


Figure B.2 — Weighted cage for sample bottle

ملحق (ب)

الأدوات المستعملة في أخذ عينات الدهون والزيوت

Annex B
(informative)

Examples of sampling instruments and ancillary apparatus

B.1 Simple weighted sample can

The simple weighted sample can (see figure B.1) is suitable for sampling at varying depths in all sizes of tanks. It consists of a cylindrical container (of capacity about 500 ml) made of stainless steel with a weighted base in a separate compartment and a conical neck.

Fitted to shoulders at the top is a wire loop with a ring at the apex through which a cord is passed and is then attached to a cork fitting the neck of the can.

The empty sampler with the cork inserted is lowered into the liquid fat the required depth. The cord is jerked to remove the cork and the can is allowed to fill with product.

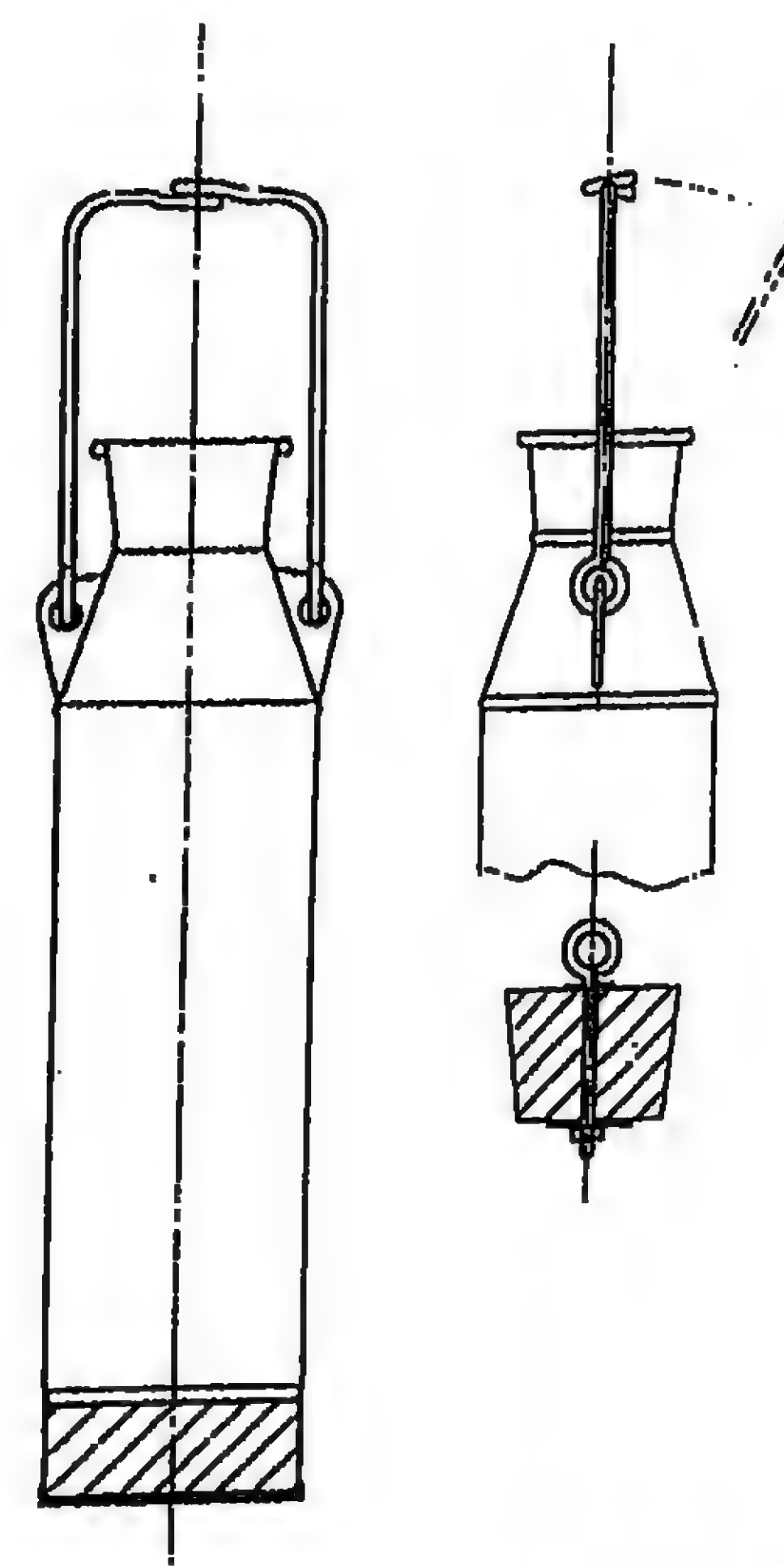


Figure B.1 — Simple weighted sample can

ملحق "ج"

جدول رقم (١) *

حجم العينة للأغذية المعلبة والمغلقة والمعبأة
والتي لا تتأثر بالتخزين (Shelf- Stable)

حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري "عدد الوحدات"	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهرياً "اختيار عشوائي"	حجم الإرسالية "عدد الوحدات"
٤	الجزء التريبيعي لعدد طرود الإرسالية	أقل من ١٢٠٠
٦		٧٢٠٠ - ١٢٠٠
١٤		١٠,٠٠٠ - ٧٢٠١
٢٢		٢٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠١
٣٠		٣٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠١
٣٨		أكثر من ٣٠,٠٠٠

* ملاحظة :-

يتم الرجوع الى هذا الجدول في حالة عدم وجود جدول خاص بصنف المادة الغذائية
المعلبة او المغلفة والمعبأة التي سيتم أخذ العينات منها .

B.3 Valve sampling cylinder (sinker sampler)

The valve sampling cylinder (see figure B.3) consists of an open-headed cylinder with a bottom valve which remains open owing to the pressure of the fat on the valve whilst the instrument is being lowered

through the liquid, ensuring that an even flow of fat passes through the cylinder. When lowering ceases the valve closes and a sample of the fat is drawn from the depth reached by the instrument.

Some samplers of this type and function incorporate a tight flap valve at the head which closes off the cylinder when the filled sampler is raised

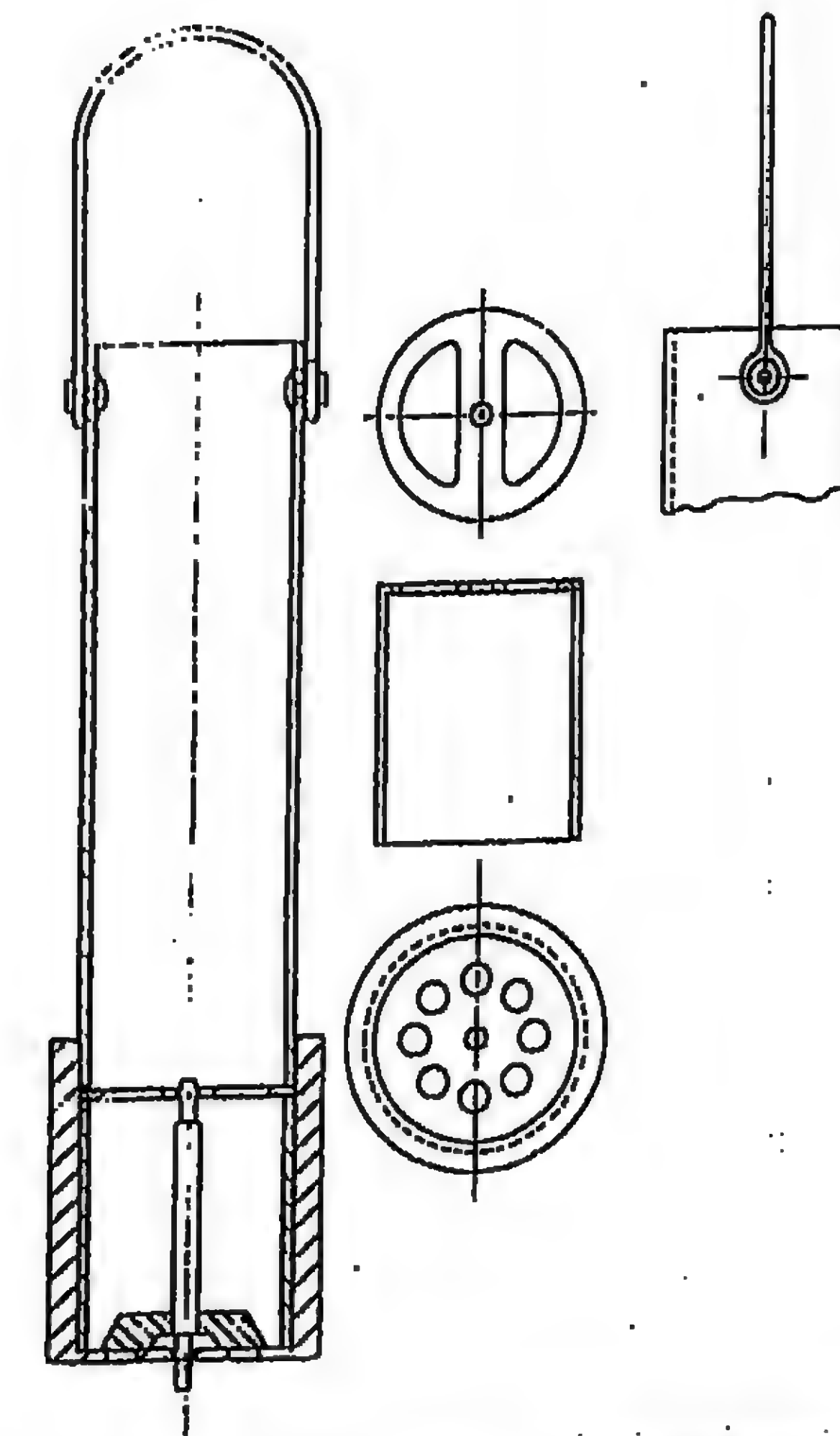


Figure B.3 — Valve sampling cylinder (sinker sampler)

جدول رقم (٢)

حجم العينة من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك المجمدة
" لغايات البيع المباشر للمستهلك "

حجم الإرسالية " كيلو غرام وزن "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهرياً (اختيار عشوائي)	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري (عدد الوحدات)
أقل من ٥٠	٤	٤
٥٠ - ٣٠٠	٦	٦
٣٠٠ - ١٠٠٠	١٠	١٠
١٠٠٠ - ٢٧٠٠	١٦	١٦
٢٧٠٠ - ١٠٠٠٠	٢٢	٢٢
أكثر من ١٠٠٠٠	٢٨	٢٨

جدول رقم (١/٢)

حجم العينة من اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك المجمدة
الواردة لغايات التصنيع

حجم الإرسالية	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
لغاية ٥٠٠٠ كيلو غرام	٢	٢
٥٠٠١ - ٢٠,٠٠٠	٤	٤
٢٠,٠٠١ - ٤٠,٠٠٠	٦	٦
أكثر من ٤٠,٠٠٠	٨	٨

جدول رقم (٣)

حجم العينة لمنتجات اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك المصنعة *
(باستثناء المعلبات محكمة الإغلاق)

حجم الإرسالية " عدد العبوات "	عدد الطرود التي يجب فتحها ولحصصها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
لغاية ٥٠	٣	٢
أقل من ٩٩-٥١	٥	٦
٢٠٠-١٠٠	٨	٨
٥٠٠-٢٠١	١٣	١٤
١٥٠٠-٥٠١	٢٠	٢٠
١٠,٠٠٠-١٥٠١	٣٢	٣٢
أكثر من ١٠,٠٠٠	٥٠	٥٠

* مثل رولات المرتبلا والمنتجات المغلفة للحوم والأسماك .

جدول رقم (٤)

حجم العينة للحليب المجفف " Dried Milk "

حجم الإرسالية " عدد العبوات "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص عبواتها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
أقل من ٥٠٠	١٠	١٥
١٠٠٠-٥٠٠	٢٠	٣٠
أكثر من ألف	٣٠	٤٠

ملاحظة :- عند أخذ العينات من العبوات الكبيرة (حليب مجفف سائب) تأخذ العينات
حسب الحجم المقرر في العبوات فئة وزن ٢ كيلو غرام أو أكثر مع مراعاة ما يلي :-
تفتح العبوات بعناية وتكشط الطبقة السطحية وبواسطة قلم أخذ العينات وتؤخذ العينة
بتمرير أنبوبة (قلم) أخذ العينات خلال المسحوق حتى قاع العبوة وتنقل محتويات الأنبوب
إلى عبوة حفظ العينة وتكرر العملية للحصول على عيلتين منفصلتين كل منهما ٧٥٠غم من
الحليب .
تكرر العملية على جميع عبوات وحدات العينة مع مراعاة جميع احتياطات التعقيم .

جدول رقم (٥)

حجم العينة للاجبان

فئة العبوات التي تزن كل منها ٣ كيلو غرام فأقل		فئة العبوات التي يزيد كل منها على ٣ كيلو غرام	
حجم الإرسالية	حجم العينة	حجم الإرسالية	حجم العينة
" عدد العبوات "	" عدد الوحدات "	" عدد العبوات "	" عدد الوحدات "
١٠٠-١	٤	٢٥-١	٢
٥٠٠-١٠١	٦	٥٠-٢٦	٤
١٠٠٠-٥٠١	٨	١٠٠-٥١	٦
٥٠٠٠-١٠٠١	١٠	أكثر من ١٠٠	٨
أكثر من ٥٠٠٠	١٤		

ملاحظة :- عند أخذ العينات من فئة العبوات ورن أكثر من ٣ كيلو غرام حسب الجدول رقم (٥)

اعلاه يجب الالتزام بمايلي :-

١- في حالة الجبن الطري يقطع الجبن مرتين بالسكين بحيث يمر بالمركز .

٢- في حالة الجبن الجاف ونصف الجاف تستخدم إحدى الطرق التالية :-

بالمثقب :

- يتم إدخال المثقب مرة واحدة بميل بحيث يقطع المركز أو بادخاله عدة مرات من السطح وعلى بعد لا يقل عن ١٠ سم من الجافة .

- يتم إدخال المثقب رأسياً من أحد أسطح الجبن في اتجاه المركز حتى يصل الى السطح الآخر .

- يتم إدخال المثقب أيضاً من أحد جوانب الجبن في اتجاه المركز وفي منتصف المسافة الفاصلة بين السطحين العلوي والسفلي .

- في حالة نقل الجبن في العبوات الكبيرة يتم أخذ العينات بتمرير المثقب داخل العبوة من السطح الى القاعدة .

- في حالة أخذ العينات من العبوات الكبيرة يؤخذ من الجزء الخارجي بطول حوالي ٢ سم والذي يشمل الطبقة القشرية للجبن وذلك لسد الفتحة التي أخذت منها العينة والمتبقي يستخدم كعينة .

- تؤخذ العبوات كاملة كعينة في حالة العبوات التي تزن ٣ كغم وأقل .

- في حالة الجبن المعبأ في محلول ملحي تؤخذ عينة من محتويات العبوة لا تقل عن ٢٠٠ غم مع كمية كافية من محلول التخليل لتغطيه العينة عند وضعها في وعاء حفظ العينة ، وقبل الاستخدام في التحليل توضع العينة على ورقة ترشيح لمدة ١-٢ ساعة .

جدول رقم (٦)

حجم العينة للحبوب والبقوليات والتمور المعبأة

في شلالات أو تلك أو كراتين كبيرة الحجم

حجم الإرسالية		حجم العينة التركيبية التي تجمع للفحص المخبري	
عدد الطرود	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحصها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	عدد العبوات	عدد الوحدات
أقل من ١٠٠	٦	٦	٦
١٥٠-١٠٠	٨	٨	٨
١٠٠٠-١٥١	١٤	١٤	١٤
أكثر من ١٠٠٠	٢٠	٢٠	٢٠

ملاحظة :- تفتح وحدات العينة ويأخذ ٤٠٠ غرام على الأقل من كل وحدة من وحدات العينة التركيبية .

جدول رقم (٧)

حجم العينة للبهارات والأعشاب الجافة ومخاليطها والصمغ الغذائية

"Spices, Condiments, and Gums"

المعبأة في شلالات أو تلك أو كراتين كبيرة الحجم

حجم الإرسالية		حجم العينة التركيبية التي تجمع للفحص المخبري	
عدد الطرود	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحصها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	عدد العبوات	عدد الوحدات
أقل من ١٠٠	٦	٦	٦
١٥٠-١٠٠	٨	٨	٨
١٠٠٠-١٥١	١٤	١٤	١٤
أكثر من ١٠٠٠	٢٠	٢٠	٢٠

ملاحظة :- تفتح وحدات العينة ويأخذ ٢٠٠ غرام على الأقل من كل وحدة من وحدات العينة التركيبية

جدول رقم (٨)

حجم العينة لجميع اللبن

حجم الإرسالية	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحصها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري من الطرود المفحوصة ظاهرياً " عدد الوحدات "
أقل من ١٠٠	١٠	٢٠ حبة
١٠٠-٥٠٠	١٥	٣٠ حبة
أكثر من ٥٠٠	٢٠	٤٠ حبة

جدول رقم (٩)

حجم العينة للمركبات الخاصة بالمشروبات الغازية وعصير

وأشربة الفاكهة ومركبات ماء الورد والزهرة

والمضافات الغذائية وما شابه " لغايات التصنيع فقط "

حجم الإرسالية	عدد الطرود التي يجب فحصها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
أقل من ١٠	١	٢
١٠ فأكثر	٢	٢

* تفتح الطرود التي فحصت ظاهرياً ويأخذ منها عينتين منفصلتين حجم ٢٥٠ ملتر لكل عينة .

* عند أخذ العينات يتم الالتزام بما جاء في البند ب/٣ من هذه التعليمات .

جدول رقم (١٠)

حجم العينة للزيوت النباتية والسمن الحيواني

المعبأة في صفائح أو عبوات بلاستيكية

حجم الإرسالية	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحصها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
أقل من ٤٥٠	٤	٤
٤٥٠-٣٠٠٠	٦	٦
٣٠٠٠-١٠,٠٠٠	١٠	١٠
أكثر من ١٠,٠٠٠	١٦	١٦

جدول رقم (١١)

حجم العينة لمنتجات البيض السائلة والمجمدة والمجففة المبسترة

حجم الإرسالية	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحصها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
لغاية ٥٠	٥	٥
٥١-١٠٠	١٠	١٠
أكثر من ١٠٠	١٥	١٥

* تأخذ عينتين منفصلتين من كل وحدة من وحدات العينة التي جمعت للفحص المخبري

جدول رقم (١٤)

حجم العينة للسكر الجاف Sucrose وشراب الجلوكوز
في الطرود الكبيرة (شواتات ، براميل الخ)

حجم الإرسالية (عدد الطرود)	عدد الطرود التي يجب فتحها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التركيبية (عدد الوحدات)
لغاية ١٠٠	٤	٤
أكثر من ١٠٠	٦	٦

* وحدة العينة لا تقل عن كيلو غرام واحد

جدول رقم (١٥)

حجم العينة لمسحوق الكاكاو ، الشوكولاته والسكر والحلاوة الطحينية
والبسكويت بأنواعه *

حجم الإرسالية " عدد العبوات "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحصها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات " *
أقل من ٥٠٠	٦	٦
١٠٠٠-٥٠٠	٨	٨
٥٠٠٠-١٠٠١	١٤	١٤
١٠,٠٠٠-٥٠٠١	٢٠	٢٠
أكثر من ١٠,٠٠٠	٣٢	٣٢

* في العبوات الكبيرة لغايات التصنيع : عينة تركيبية وحدتها لا تقل عن ٢٠٠ غرام .

جدول رقم (١٦)

حجم العينة للطحينية والمايونيز وزبد الفستق والزبد

حجم الإرسالية " عدد الطرود "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
أقل من ١٠٠	٦	٦
١٥٠-١٠٠	٨	٨
٥٠٠-١٥١	١٤	١٤
١٢٠٠-٥٠١	٢٠	٢٠
١٠,٠٠٠-١٢٠١	٣٢	٣٢
أكثر من ١٠,٠٠٠	٥٠	٥٠

جدول رقم (١٧)

Ice-Cream حجم العينة للبطولة

حجم الإرسالية " عدد الطرود "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
أقل من ١٠٠	٥	٥
١٠٠-٥٠٠	١٠	١٠
٥٠٠-١٠٠٠	١٥	١٥
أكثر من ١٠٠٠	٢٠	٢٠

* تستثنى العبوات وزن فوق الـ ٣ كيلو غرام حيث تأخذ عبوة واحدة بغض النظر عن حجم الإرسالية .

* تأخذ عبوتين منفصلتين من كل وحدة من وحدات العينة التي جمعت للفحص المخبري

جدول رقم (١٨)

حجم العينة للفواكه والخضار المجمدة أو المجففة وقمر الدين

حجم الإرسالية " عدد الطرود "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
أقل من ١٠٠	٦	٦
١٠٠ أو أكثر	١٠	١٠

في حالة الإرساليات السائلة من الفواكه والخضار المجففة أن لا يقل وزن العينة المركبة عن ٢ كيلو غرام .

جدول رقم (١٩)

حجم العينات للأغذية الخاصة والمكملات الغذائية *

حجم الإرسالية " عدد العبوات "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الوحدات "
أقل من ١٠٠	٢	٢
١٠٠-٥٠٠	٤	٤
أكثر من ٥٠٠	٦	٦

جدول رقم (٢٠)

حجم العينات لأغذية الرضع والأطفال بما فيها حليب الأطفال

حجم الإرسالية " عدد العبوات "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهرياً " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد العبوات "
أقل من ١٠٠٠	٢٠	٢٠
١٠٠٠-٥٠٠٠	٣٠	٣٠
٥٠٠٠-١٠٠٠٠	٤٠	٤٠
أكثر من ١٠٠٠٠	٦٠	٦٠

جدول رقم (٢١)

المياه المعبأة " Bottled Waters "

حجم الأرسالية " عدد الزجاجات "	عدد الطرود التي يجب فتحها وفحص جميع عبواتها ظاهريا " اختيار عشوائي "	حجم العينة التي تجمع للفحص المخبري " عدد الزجاجات "
أقل من ٥٠٠	٦	٦
٥٠٠ - ١٠٠٠	١٠	١٠
١٠٠١ - ٥٠٠٠	١٦	١٦
٥٠٠١ - ١٠,٠٠٠	٢٠	٢٠
أكثر من ١٠,٠٠٠	٣٠	٣٠

تعليمات رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠

تعليمات دروس التقوية في المساجد والمراكز الثقافية الاسلامية

المادة (١) : تسمى هذه التعليمات (تعليمات دروس التقوية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠) ويعمل بها ابتداء من تاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٠م.

المادة (٢) : يكون للكلمات و العبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة : وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

الوزير : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

الصندوق : صندوق الزكاة .

المدرس : الشخص المشار في اعطاء دروس التقوية .

الحصة : الدة الزمنية التي يستغرقها الدرس في شرح مادة التخصص ومدتها ساعة كاملة

المركز : المراكز الثقافية الاسلامية التابعة لوزارة الاوقاف .

المشرف : الشخص المكلف بالاشراف على دروس التقوية في مواقعها .

امين الصندوق : الشخص المكلف بقبض عائدات دروس التقوية .

المادة (٣) : أ- تتولى الوزارة تنظيم هذه الدروس عن طريق الجهات التالية وبعد الحصول على موافقتها:

١. صندوق الزكاة من خلال اللجان التابعة له في المملكة .
٢. مديرية الدعوى والارشاد من خلال المراكز الثقافية الاسلامية .
٣. مديرية شؤون المساجد من خلال لجان رعاية المساجد .
٤. مديرية التعليم الشرعي من خلال المدارس الشرعية ودور القرآن الكريم .

ب- تشكل لجنة من هذه الجهات برئاسة مدير عام صندوق الزكاة للاشراف على هذا العمل

المادة (٤) : يتم اختيار المدرسين في هذه المراكز من المدرسين الراغبين في عمل الخير شريطة ان يكونوا من اصحاب الكفاءات العالية والمتميزة في تخصصاتهم ومن ذوي الاخلاق الحسنة .

المادة (٥١) : تعقد الدروس في حريف مناسبة ضمن المسجد أو توابه أو المركز الثقافي الاسلامي او مقر لجنة الزكاة او دار القرآن الكريم او أي مدرسة بعد الحصول على الموافقة حسب الاصول .

المادة (٦) : يتم تشكيل فصول دراسية لكل مادة تخصصية للطلاب على ان لا يزيد عدد النارسين في أي فصل عن عشرة طلاب والا يقل عن خمسة طلاب .

المادة (٧) : يدفع الطالب مبلغا يتراوح بين دينار الى ثلاثة دنانير لقاء الحصة الواحدة حسب التخصصات المطلوبة .

المادة (٨) : يتقاضى المدرس نصف عائد الحصة الواحدة دون ان يتحمل اية نفقات تتعلق بتدريس المادة

المادة (٩) : تتقاضى الجهة المنظمة لهذه الدروس نصف عائد الحصة الواحدة وتلتزم بتقديم المستلزمات المطلوبة لهذه الغاية والفائض منها يعتبر واردات للجنة رعاية المسجد او لجنة الزكاة حسب مقتضى الحال .

المادة (١٠) : يتم قبض المبالغ من الطلاب بموجب وصول قبض رسمية .

المادة (١١) : يتم فتح حساب لدى احد البنوك الاسلامية حيث تودع فيه الاموال المقبوضة حسب الاصول

المادة (١٢) : يتم الاتفاق من هذا الحساب بموجب توقيع مسؤول الجهة المنظمة لهذه الدروس واسير الصندوق المعين لذلك .

المادة (١٣) : يتم شراء اللوازم المطلوبة بموافقة الجهة المنظمة وحسب الاصول المعتمدة .

المادة (١٤) : تتولى مديرية المال في الوزارة او في صندوق الزكاة حسب الحال التدقيق على حسابات هذه الدروس واعمالها المالية .

المادة (١٥) : تضع اللجنة الاجراءات التفصيلية اللازمة لتنفيذ هذه التعليمات .

المادة (١٦) : اذا طرأت أي حالة لم تعالجها هذه التعليمات فترفع للوزير لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

(١) تم القرار هذه التعليمات بقرار وزير الأوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية بكتبه رقم ٧٧٨/١/٢٢ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢١ بسلام على توصية لجنة التخطيط في الوزارة.

شروط الاعتراف بالمخابر الطبية لغايات التدريب لأجل منح ترخيص ادارة مختبر طبي خاص صادرة بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من نظام ترخيص وإدارة المخابر الطبية الخاصة رقم (٢٣) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته.

١: يشترط في المختبر الطبي المعترف به لغايات التدريب مايلي :
 أ: أن يكون المسؤول الأول طبيبا يحمل شهادة الاختصاص من المجلس الطبي الأردني (البورد) أو الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) في واحد من العلوم المخبرية الطبية وعمل في مجال اختصاصه بعد حصوله على البورد أو الدكتوراه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات او
 ب: أن يكون المسؤول الأول من حملة الشهادة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) في واحد من العلوم المخبرية الطبية على الأقل وعمل في مجال اختصاصه مدة لا تقل عن ست سنوات .
 ٢: يعامل كل مختبر كوحدة واحدة مستقلة ويجب ان تتوفر به جميع الفحوصات الطبية المخبرية التالية على الأقل :
 أ: مبحث الدم بمعدل (٩٠٠٠) تسعة آلاف عينة سنويا .
 ب: الكيمياء الحيوية بمعدل (٩٠٠٠) تسعة آلاف عينة سنويا .
 ج: علم الاحياء الدقيقة (ميكروبيولوجي) بحيث يشمل (البكتريا العامية والطفيليات والفطريات) بمعدل لا يقل عن (٦٠٠٠) ستة آلاف عينة سنويا .
 د: مبحث المناعة والامصال بمعدل لا يقل عن (٦٠٠٠) ستة آلاف عينة سنويا .
 هـ: فحوصات علم الامراض (باثولوجي الدم) او الانسجة والخلايا القشرية اذا كان المتقدم طبيبا ويرغب في العمل في هذا المجال فيجب ان يكون تدريبه حصرا في المراكز المعترف بها لغايات التدريب من قبل المجلس الطبي الأردني وتسرى عليه تعليمات المجلس الطبي الأردني .
 و: يجب ان تتوفر في المختبر الشروط والخدمات المخبرية لغايات نقل الدم ومشتقاته.

٣: ان يطبق المختبر مبادئ ضبط الجودة الداخلية وان يكون مشاركا في احد برامج ضمان الجودة الخارجية .

٤: ان يكون مسؤولو الفروع في هذا المختبر ممن يحملون درجة الماجستير في احدى العلوم المخبرية الطبية على الأقل مع خبرة لا تقل عن خمسة سنوات بعد حصوله على الماجستير .

٥: ان يخضع المتدربون في المختبر لبرنامج تدريبي في خمسة من العلوم المخبرية الطبية الواردة في الفقرة الثانية وبحد ادنى مدته اربعة شهور لكل فرع على الاقل .

٦: ان يكون المختبر الذي تدرب فيه طالب الترخيص من المخابر المعتمدة في الجهة او البلد الذي يقع فيه شريطة ان يقدم وثائق مصدقة حسب الاصول تثبت مطابقتها للشروط الواردة في التعليمات المذكورة اعلاه .

٧: يحدد وزير الصحة المخابر المعترف بها لغايات التدريب داخل المملكة وخارجها بناء على توصية بهذا الخصوص تقدم من لجنة ترخيص وإدارة المخابر الطبية .

٨: يسرى الاعتراف بالمختبر للفترة الزمنية التي تغطي بالوثائق التي تثبت انسجام المخبر مع شروط الاعتراف به لغايات التدريب وذلك من تاريخ توفر وتحقق شروط الاعتراف به .

٩: يلغى الاعتراف بالمختبر الطبي لغايات التدريب بقرار من الوزير بناء على تنسيب من اللجنة في حال اخلال المختبر بأي من شروط الاعتراف الواردة في التعليمات اعلاه .

١٠: تنشر اسماء المخابر المعترف بها في الجريدة الرسمية .

١١: يسرى مفعول هذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

١٢: تلغى هذه التعليمات اية تعليمات سابقة .

وزير الصحة

الدكتور مصلح الطراونة

تخفيض بدلات خدمات

البضائع المارة بالترانزيت عبر ميناء العقبة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١١ بناءً على توصية لجنة التنمية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٥ - واستناداً لأحكام المادة (٣٥) من نظام بدل خدمات مؤسسة الموانئ رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٧ - الموافقة على تنسيب معالي وزير النقل بتخفيض بدلات خدمات البضائع المارة بالترانزيت عبر ميناء العقبة على النحو التالي:-

- ١- تخفيض بدل خدمات التجريم والعتالة المحددة بالفقرة (أ) من الفلة السابعة من الجدول رقم (٤) الملحق بنظام بدل خدمات مؤسسة الموانئ بنسبة (٥٠%) على الحاويات المعبأة المارة بالترانزيت.
- ٢- تخفيض بدل خدمات التجريم والعتالة المحددة بالفقرة (أ) من الفلة الثانية من الجدول رقم (٤) الملحق بنظام بدل خدمات مؤسسة الموانئ بنسبة (٧٥%) على البضائع المكبسة المارة بالترانزيت وعدم شمولها بالتخفيضات المقررة بموجب احكام المادة (١٦/أ) من النظام المذكور.
- ٣- تخفيض بدل استعمال الشافطات للحبوب السائبة المارة بالترانزيت ليصبح (٧٠٠) فلس للطن الواحد بدلا من (١٤٠٠) دينار للطن الواحد.
- ٤- تخفيض بدل خدمات التجريم والعتالة المحددة بالفقرة (د) من الفلة السادسة من الجدول رقم (٤) الملحق بنظام بدل خدمات مؤسسة الموانئ بنسبة (٥٠%) على البضائع المارة بالترانزيت باستثناء الخضار والفواكه.

هذا من الفصل